سعر النسخة ٢٠٠ أوقية

المجلة الموريتانية للقانون و الاقتصاد
Revue Mauritanienne de Droit et d'Economie

قسيمة اشتراك

مركز البحوث والدراسات
Centre d'Etude et de Recherches

الاسم ..... Nom

العنوان : ..... Adresse :

.....

قيمة الاشتراك

موريتانيا
الافراد : ٣٥٠ أوقية
المؤسسات : ٢٠٠٠ أوقية

دول العالم
الافراد : ١٠ دولار أمريكي
المؤسسات : ٤٠ دولار امريكي

Montant d'abonnement

Mauritanie
Individuel : 350 UM
Etablissements : 2.000 UM

Etrangers
Individuel : 10 $ USA
Etablissements : 40 $ USA

Les Abonnements individuels sont payés d'avance. الاستراكات الفردية تدفع مسبقا.

تصدر عن كلية العلوم القانونية و الاقتصادية بجامعة نواكشوط
Publiée par la Faculté des Sciences Juridiques et Economiques de l'Unioversité de Nouakchott
B.P 633 - Tél 515-20 - Télex 710 U.N.M ص.ب ٦٣٣ - هاتف ٥١٥٢٠ - تلكس ٧١٠ ج.ن.م

المجلة الموريتانية للقانون

مدير النشر : محمد سيديا ولد خباز

عميد كلية العلوم القانونية و الاقتصادية

مدير التحرير : سالم محمد سالم

مدير مركز الدراسات و البحوث القانونية و الاقتصادية بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية.

اللجنة العلمية

- سيدي ابراهيم ولد محمد احمد رئيس قسم القانون العام
- حسين حمدي جالو رئيس قسم الاقتصاد تسيير
- محمد محمود ولد محمد صالح استاذ مبرز في القانون الخاص
- الشيخ ولد حرمة الله دكتور دولة في القانون الخاص
- تانجا چابي دكتور دولة في الاقتصاد
- اسماعيل ولد خلف دكتور في الاقتصاد
- طارق عبد اللطيف دكتور في الاقتصاد
- احمد ولد اباه رئيس قسم القانون الخاص
- انينگ آندري رئيس قسم الاقتصاد (تخطيط)
- احمد سالم ولد ببوط استاذ مبرز في القانون العام
- محمد ولد عمار دكتور في الاقتصاد
- رحيم عويد نغيمش دكتور في القانون العام
- بلاهي ولد الحسين
- بدر خان ابراهيم دكتور في القانون العام

كتابة التحرير : مركز الدراسات و البحوث القانونية و الاقتصادية

ص.ب ٦٣٣ نواكشوط – هاتف ٥١٥٢٠ – تلكس : ٧١٠.

ان الآراء المعبر عنها في هذه المجلة هي آراء شخصية لكتابها و لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة .

الفهرس

- نظام دولي جديد ام تفسير للنظام الدولي القديم
  د. سالم محمد سالم 8
- الحقل الاستراتيجي في الشرق الاوسط (الجزء الثاني)
  د. سيدي براهيم بن محمد بن احمد 13
- دور التقدم التقني في النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل
  د. سيدي محمود سيدي محمد 35
- شرعية الجرائم والعقوبات في القانون الموريتاني
  د. النعمة بن احمد زيدان 46
- الاطار الفكري للتنمية الادارية
  د. رحيم عويد نغيمش 53
- مفاهيم اقتصادية
  عبد الله ولد محمد 69
- طريق جديدة لحساب محدد من الدرجة ٤
  ميلودي بوبكر 74
- عرض كتاب
  مصطفى بن عبد الله 77

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام دولي جديد أم تفسير للنظام الدولي القديم

سالم محمد سالم استاذ

بجامعة نواكشوط

-١-

ان الحديث عن النظام الدولي يثير بادئ ذي بدء تساؤلات عن ماذا يقصد بالنظام الدولي ، هل هو القانون الدولي العام، ام هيئة الامم المتحدة و اجهزتها المختلفة، ام العلاقات الدبلوماسية و القنصلية القائمة بين الدول، ام المنظمات الاقليمية. ؟

ان الاجابة عن هذه التساؤلات و غيرها من الاسئلة التي قد يثيرها الحديث عن النظام الدولي القائم و ارهاصات تغييره، تقتضي منا الرجوع الى الوراء و تحديدا ماقبل الحرب العالمية الثانية، و هي الفترة التي انهار فيها النظام الدولي الذي قام عقب الحرب العالمية الاولى، و الذي افرز عصبة الامم و الميثاق المنشئ لها .(١)

-٢-

لقد انهار النظام الدولي و الاتفاقيات و المؤسسات الدولية، باندلاع الحرب العالمية الثانية، مما تطلب إيجاد نظام دولي جديد و قانون ينظم العلاقات الدولية و هيئات تسهر على تطبيقه، فكانت هيئة الامم المتحدة و الاجهزة المتفرعة عنها. (٢)

فهل فشل هذا النظام الذي اسس بقواعده و اطره عقب الحرب العالمية الثانية ؟ و هل نحن بحاجة الى نظام دولي جديد يكون نقيضا للنظام الدولي القائم.؟

الواقع ان النظام الدولي القائم و الذي طالبت مجموعة دول العالم الثالث بتغييره بنظام دولي جديد أكثر عدلا و انصافا و منذ بداية السبعينات، قام على توازن قوتين عظميين ، القوتان اللتان قادتا النظام الدولي بصورة مباشرة، فلم تكن هيئة الامم المتحدة واجهزتها و ميثاقها هي التي تقود النظام الدولي. (٣)

-٣-

ان توازن الرعب النووي الذي كان قائما قبل انهيار الكتلة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السفيتي سابقا و سياسة الاستقطاب الدولي التي كان العالم الثالث مسرحا لها، اعطى

لهيئة الامم المتحدة هامشافي النظام الدولي، و بالتالي التحرك في محيط العلاقات الدولية، فاصدرت قرارات عديدة تؤكد على المساواة و السيادة بين الدول و حق الشعوب في تقرير مصيرها و حقها في استغلال ثرواتها بما يحقق لها و لدولها الرفاهية و التقدم. (٤)
بل انهاذهبت ابعد من ذلك حين ادانت العنصرية و التمييز العنصري و اصدرت قراراها الشهير في منتصف السبعينات و الذي يعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية. (٥)
ان هذا الهامش الذي تحركت في ضوئه هيئة الامم المتحدة لم يمنع طرفي النظام الدولي المشار اليهما سابقا – اقول لم يمنع طرفي هذا النظام من محاولة استغلال الهيئة الاممية لتحقيق الاستراتيجية المعلنة و المستترة لكل منهما، و من اهم هذه المحاولات استغلال المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لهيئة الامم المتحدة و لمجلس الامن الدولي بصفة خاصة في بداية الخمسينات عندما استغلت الدول الغربية المنظمة الدولية باصدار قرارها القاضي باستخدام القوة المسلحة ضد كوريا الشمالية، منتهزة فرصة غياب الاتحاد السفيتي، مما سمح للولايات المتحدة بشن عدوان على كوريا تحت المظلة الاممية بحجة المحافظة على اسس و مبادئ القانون الدولي. (٦)

—٤—

و الآن و بعد زوال الثنائية القطبية و التي زال بزوالها توازن الرعب النووى بانهيار و تفكك الاتحاد السفيتى لصالح الولايات المتحدة الامريكية، ماهو مصير النظام الدولي و بالتالي ماهو مصير ميثاق الامم المتحدة، بل ماهو مصير منظمة الامم المتحدة نفسها ؟ و ماهو مصير المنظمات الاقليمية و هل هناك حاجة دولية لاقامة نظام دولي جديد و هل مانعيشه اليوم هو ارهاصات لهذا النظام الذي نقول عنه «جديد» ؟.
لا اتصور ان في الافق تفكير بتغيير النظام الدولي القائم من طرف دول الشمال بصفة عامة و الولايات المتحدة بصفة خاصة. صحيح ان المنظرين السياسيين الغربيين و الاستراتيجيين منهم على وجه الخصوص تكلموا كثيرا عن النظام الدولي (الجديد) و أهميته العالمية، إلا انهم لم يتكلموا – بل انهم على الاصح لم يبينوا أين تكمن هذه الاهمية بالنسبة للعالم، كما انهم لم يبينوا المبررات لقيام نظام عالمي جديد. فهل هو فشل الامم المتحدة ام بسبب زوال التوازن الدولي الذي كان قائما. ؟

—٥—

مما لاشك فيه ان هيئة الامم المتحدة قد فشلت في تحقيق اهدافها المحصورة في تحقيق

السلم و الامن الدوليين، هذا الفشل الذي لايعود الى الميثاق المنشئ لها و لا الى المبادئ التي سادت العالم اثناء إنشائها و انما يعود الى تاثير هذا القطب او ذاك على المنظمة الدولية، فهل فشل الامم المتحدة مبرر كافي لاقامة نظام دولي جديد ؟.

و ماهي سمات هذا النظام ؟.

الواقع ان النظام العالمي الجديد الذي تكلم عنه الغرب كثيرا لا يعدوا كونه تفسيرا جديدا للاسس و المبادئ التي قام عليها نظام مابعد الحرب العالمية الثانية، بعد انهيار توازن الرعب النووي لصالح طرف من اطراف هذا التوازن.(٧) اذن النظام الدولي الجديد الذي يتكلمون عنه الآن هو في الواقع و من حيث الممارسة العملية اعادة قراءة للميثاق المنشئ للأمم المتحدة، انسجاما مع التطورات السياسية الدولية الجديدة التي اصبحت بموجبها تهيمن قوة دولية واحدة على محيط العلاقات الدولية، مما خول لها قيادة النظام الدولي، و بالتالي المنظمة الدولية و بمختلف اجهزتها بمافي ذلك الجهاز الاهم مجلس الامن الدولي، هذه الهيمنة التي يرى البعض بأنها (شعبية) للهيئة الدولية، فيرى الدكتور بطرس بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة « ان زوال التوازن الدولي الذي كان قائما اعطى للامم المتحدة شعبية واسعة و انها ستعمل بالتعاون مع الانظمة الديمقراطية في العالم»، لماذا الانظمة الديمقراطية تحديدا و ماذا يقصد الامين العام للهيئة الدولية بالانظمة الديمقراطية في العالم ؟، انه تفسير جديد للنظام الدولي و لميثاق المنظمة الدولية وفق الاستراتيجية الكونية للطرف المنتصر بعد زوال التوازن الدولي، تلك الاستراتيجسة التي لامكان فيها لرأي دولي آخر، مما يعني انه لامكان للمنظمات الاقليمية في محيط العلاقات الدولية بعد ان اصبح دور المنظمة الدولية يقتصر على التعاون مع الانظمة الديمقراطية في العالم كما يقول الامين العام الدكتور بطرس غالي .

-٦-

ان اقامة نظام دولي جديد مطلب قديم نسبيا تقدمت به دول العالم الثالث عام ١٩٧٣ في الجزائر عندما ادركت هذه الدول ان النظام الدولي القائم لا يخلو من عدم المساواة و في ابعاده الثلاثة البعد السياسي، و البعد الاقتصادي، و البعد الاعلامي.(٨)

ان مطالبة دول العالم الثالث بضرورة اقامة نظام دولي اكثر عدالة و انصافا نابع من احساس هذه الدول بالحيف الحاصل بينها و بين الدول المتقدمة علميا و تكنلوجيا و اقتصاديا، فالمجتمع الدولي القائم يعيش اختلالات خطيرة، ففي الوقت الذي تعاني فيه

دول العالم الثالث من التخلف و المرض و الجوع و انتشار الامية و كثافة في السكان وارتفاع في المديونية الخارجية و ان تفاوتت نسبيا، (٩) و تهميشافي المشاركة في اتخاذ القرار السياسي الدولي بل و تراجعا عن القرارات السياسية الدولية التي صدرت سابقا و التي كان للعالم الثالث دور في اصدارها. بدأ التراجع عنها و ابدالها بقرارات نقيضة لمضمونها و شكلها، و المثال الصارخ على ذلك، القرار الاخير الذي يلغي القرار الذي يعتبر الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية – نقول في الوقت الذي تعاني فيه دول العالم الثالث من كل انواع التخلف و التهميش، تستمر الدول المتقدمة في احتكار امتلاك ناصية العلم و التقدم التكنلوجي و الاقتصادي مما يعني ان الهوة ستظل قائمة. (١٠)

ان نظاما دوليا لا يأخذ بعين الاعتبار خطورة هذه الاختلالات هو في الواقع استمرار للنظام الدولي القائم الذي يعترف بالطبقية الدولية، هذه الطبقية التي اقرها ميثاق هيئة الامم المتحدة من خلال تمتع دول معينة بالعضوية الدائمة في مجلس الامن الدولي و حق استخدام النقض (الفيتو) و التأثير على مختلف اجهزة الهيئة الاممية، هذا التأثير الذي سيستمر باستمرار هذه الهيمنة التي يعتبرها الدكتور بطرس غالي الامين العام الاممي بانها (شعبية) اصبحت الامم المتحدة تتمتع بها، و ان التعاون مع هذه الشعبية (الانظمة الديمقراطية) بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ضرورة دولية.

و السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو : مالدور الذى يمكن ان تلعبه دول الجنوب بصفة عامة و العرب بصفة خاصة في بلورة نظام دولي جديد اكثر عدلا و مساواة و انصافا، بعد أن تكتلت دول الشمال و وظفت المنظمة الدولية لضرب العراق الذي عبر في لحظة معينة عن ارادة و تطلع دول الجنوب.

ان الاجابة على هذا السؤال و غيره من الاسئلة ذات الصلة تتوقف على مدى وعي و نضج المسؤولين في دول الجنوب و العرب منهم على و جه الخصوص.

الهوامش

١ – د> محمد الدوري ، البعد القانوني الدولي ، مجلة آفاق عربية ، العدد الثاني/ شباط فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥١.

٢ – خليل اسماعيل الحديثي ، الوسيط في التنظيم الدولي ، مطبعة جامعة الموصل ١٩٩١ ، ص ١١٧.

٣ – عبد الرزاق الهاشمي ، البعدين القانوني الدولي و السياسي ، مجلة آفاق عربية ، العدد الثاني / شباط فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥٤.

٤ – مصطفى عبد العزيز ، التصويت و القوى السياسية في الجمعية العامة للامم المتحدة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، بيروت ، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، ص ٣٢٧

٥ – ضاري رشيد السامرائي، الفصل و التمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢٢

٦ – محاضرات للباحث ألقيت على طلبة القانون العام في جامعة نواكشوط عام ١٩٩٢.

٧ – عبد الرزاق الهاشمي ، المرجع السابق ، ص ٥٥

٨ – د. رياض عزيز هادي ، البعد السياسي في النظام الدولي الجديد ، مجلة آفاق عربية ، العدد الثاني / شباط فبراير ١٩٩٢ ، ص ٥٣

٩ – محاضرات للباحث اشارة سابقة .

١٠ – محاضرات للباحث اشارة سابقة .

١٠ – د> احمد عصمت عبد المجيد ، جامعة الدول العربية ، و النظام العالمي الجديد ، مجلة شؤون عربية ، سبتمبر / أيلول ١٩٩٢ ، العدد ٧١ ، ص ١٣.

الحقل الاستراتيجي في الشرق الاوسط *

الجزء الثاني

سيدي إبراهيم بن محمد احمد

دكتورا في القانون العام – دبلوم مركز الدراسات الاستراتيجية بالرباط

II – التوتر و ترابط الازمات :

في مقال حول أزمة الخليج الحالية، كتب السيد كلود جوليان قائلا « عندما كانوا يسألون الرئيس بوش بعد انهيار النظام السوفيتي، من الذي سيصبح العدو الرئيسي للولايات المتحدة، كان يجيب : «عدم التأكد».

إجابة تبدو بالغة الحكمة، و لكنها خاطئة » (١٩). و يستمر السيد جوليان قائلا في موقع آخر : « لكن «المقررين الكبار»، وسط حكمتهم اللامتناهية، تصوروا ان باستطاعتهم، دون مخاطر، ان يتركوا سرطانين ينتشران على مدى عقود : ذلك الذي يتضمن إضافة إلى الملف الفلسطيني، إعادة هيكلة لبنان المنهجية، و المساس باستقرار الشرق الاوسط، و مجمل العالم العربي، و ذلك الذي يعصف بأسس الإقتصاد العالمي، و يجعلها بالغة التأثير بأي حادث نقدي أو بترولي »(٢٠).

لعل السيد جوليان ألمح إلى أغلب الأزمات الرئيسية في المنطقة، المرتبطة بالهواجس الامنية و السياسية، و هذا شيء معروف و طبيعي. لكن الجديد في ملاحظة السيد جوليان، هو انتباهه إلى الترابط المحكم الذي ظهر، لأول مرة، بين عناصر الملف الأمني السياسي القديم، و بين ملف إقتصادي و بترولي جعلت منه خطوة صدام حسين المزدوجة باتجاه الكويت أشد قضايا الامن الإقتصادي العالمي اثارة (٢١).

هذا اضافة الى عشرات الملفات السياسية و الأمنية و الإقتصادية الثنائية و الإقليمية، التي

---

* هذا المقال هو اساس المحاضرة التي القيت بمباني كلية الحقوق في اطار الموسم الثقافي ١٩٩١ – ١٩٩٢.

(١٩) – Claude Julien : op cit p. 1

(٢٠) – Idem

(21)- Jean-louis GOMBAUD : L'économie supporterait-elle un troisième "Choc petrolier" in. le Monde Diplomatique ; Nov. 1990. p 10

ظلت دائما ميدانا لإستهلاك السياسات الكبرى المتضاربة على مدى العقود المنصرمة. و من الناحية المنهجية ، يبدو لا مناص من إثارة ظاهرتين تاريخيتين أساسيتين في النظام الدولي كان للشرق الاوسط نصيب اساسي منهما من ناحية، و كان لها تأثير كبير على تطور أزماته و ترابطها من ناحية ثانية.

و يتعلق الامر خصوصا بكون الشرق الاوسط يبرز كميدان حيوي للحرب الباردة، مما أدى إلى نوع من سباق التسلح الإقليمي و الحروب بالنيابة.

ا – ميدان حيوي للحرب الباردة

ظهر مفهوم الحرب الباردة لأول مرة في لغة السياسة الدولية المعاصرة على اثر صدور كتاب للصحفي الامريكي الشهير "و لترليمان" يحمل نفس الاسم، و ذلك سنة ١٩٤٧ (٢٢). و قد ارتبط هذا المفهوم بالنزاع بين الشرق و الغرب، الذي يمكن أن نؤرخ له بالفترة من ١٩٤٧ (مبدأ الستار الحديدي عند ترومان، و مخطط مارشال لإعادة اعمار أوربا)، إلى سنة ١٩٦٢ (أزمة الصواريخ في كوبا و بداية الانفراج) (٢٣).

فقد ادى قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧ في روسيا إلى ظهور دولة من طراز جديد، و شكل ذلك تحولا اساسيا في العلاقات الدولية التي شهدت صراعا تاريخيا بين نظامين متناقضين هما النظام الرأسمالي و النظام الاشتراكي. فقد ادى الاختلال الذي اعقب الحرب الثانية في ميزان القوى السياسية الاوربية لصالح النظام الشيوعي الى إثارة قدر كبير من الخوف لدى الاوساط الحاكمة في الدول الرأسمالية.

و قد عبر "پول هانري سپاك" و زير خارجية بلجيكا عن حقيقة هذا الشعور بعبارات واضحة في خطاب القاه بتاريخ 1992/09/28 أمام الجمعية العامة للامم المتحدة، حينما وجه كلامه لرئيس الوفد السوفيتي فيشنسكي قائلا : « إن على الوفد السوفيتي أن لا يبحث عن تفسيرات معقدة لسياستنا ... »، و أضاف مجيبا على تساؤل طرحه هو نفسه « هل تعرفون ماهو اساس سياستنا ؟ إنه الخوف، الخوف منكم .. الخوف من حكومتكم .. الخوف من سياستكم ... ».

---

(٢٢) – يراجع حول هذا الموضوع : سيدي ابراهيم بن محمد احمد : « المحطات الكبرى للحرب الباردة » بحث تحت اشراف الاستاذ عبد الله اعديبل . جامعة محمد الخامس الرباط ، ١٩٨٨ ، ص ٢ و ما بعدها.

(٢٣) – دانيال كولار ، العلاقات الدولية : ترجمة خضر خضر – دار الطليعة – بيروت . ط ٢ . ص ٧٩.

و مع ازدياد خوف اوربا المنهكة من التمدد الشيوعي، ازدادت قناعتها بضرورة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لإحتواء الخطر الداهم. و كان «تشرشل» أول من وجه نداء إلى أمريكا في خطاب القاه بتاريخ ٥ مارس ١٩٤٦ امام طلاب جامعة "فولتون" بولاية "ميسوري" الأمريكية. و أشار في هذا الخطاب لأول مرة إلى « أن ستارا حديديا يقسم اوروبا الى قسمين، و يمر من «دانتزينغ» على بحر البلطيق إلى «تريستيا» على البحر الآدرياتيكي، و أن كل العواصم القديمة في أوربا الوسطى و الشرقية توجد خلف هذا الخط، و تقع الآن ضمن دائرة النفوذ السوفيتي ، و تخضع مباشرة لمراقبة موسكو». وأوضح رئيس الوزراء البريطاني أن « السوفيت، حسب رأيه، لا يريدون الحرب، و أن ما يتمنونه هو جني ثمار الحرب، و نشر سلطتهم و أيديولوجيتهم بشكل لا محدود » ، و« أنه لا يمكن منع هذا الامر من خلال اغلاق العيون على الصعوبات و الاخطار التي تحيط بنا، و إنما من خلال قيام تحالف بين الشعوب الناطقة بالانكليزية، لأن هذا التحالف هو الشرط المسبق لحماية امن أمريكا و بريطانيا و إقامة السلام في العالم»(٢٤).

هكذا كان وينستون تشرشل أول من اعلن بداية ا"لحرب الباردة" التي تجلت مظاهرها في عدة مناطق من العالم. هذه الحرب التي لم تكن بشراستها، و بالطابع الشامل للمجازفات التي انطوت عليها، إلا امتدادا للحرب الساخنة التي انتهت، مع فارق اساسي، و هو استحالة المجابهة العسكرية المباشرة.

و يحاول العالم استانلي هوفمان ان يشرح الوضع قائلا :

« إن طرفي المنافسة ثنائية القطب هما عبدي خصومتهما، و هما يواجهان معضلة أمن مأساوية. ولنلاحظ كذلك ان المنافسة الكاملة تجعل البحث عن حلفاء نوعا من الهيستريا، الأمر الذي يهدد التسلسل عن طريق جعل كل قطب خاضعا لمساندة، أو على الاقل، لحياد الاطراف الاخرى. و يتأثر التوازن بين التحالفين الموجودين بسلوك الاطراف الثانوية »(٢٥).

و مهما كانت أصول مصطلح «الحرب الباردة»، فإنه يستخدم اليوم بقدر كبير من الوضوح، نظرا لإجماع أغلب الباحثين على أهم خصائصها :

- **الخاصية الأولى** ، هي إرتباط «الحرب الباردة» بالثنائية القطبية، و انتصار سياسة الكتل. فالحرب الباردة قد استخدمت كتعبير عَن المشاداة و التنافس الكبيرين بين اكبر

(٢٤) - سيدي ابراهيم - نفس المرجع

(٢٥) - عن كولار - مرجع سابق ص ٧٧

منتصرين في الحرب العالمية الثانية، و هما السوفيت و الأمريكان. و كان ذلك منطقيا لسد الفراغ في اوروبا بعد انهيار الرايخ الثالث، و في آسيا بعد استسلام اليابان.

و قد لاحظ البروفسور "جيرالد بيرجرون"، حينها، بأن جيوش واشنطن و موسكو بلغت الحجم «الإمبريالي»، لكن بدون امبراطوريات، و فسر الاستاذ كولار ذلك بأنه : « وقفة سياسية آنية بانتظار امبراطوريات» أدت في النهاية إلى «المجابهات و الازمات والتوتر»(٢٦).

و الواقع ان «مؤتمري يالطا و و بوتسدام» قد ولدا ثنائية صراعية في أوروبا انتقلت منها الى القارات الاخرى على شكل صراع على «مناطق النفوذ». و إذ ذاك، شهدنا أهم محطات « الحرب الباردة» في آسيا (الهند الصينية ، كوريا) الشرقين الاوسط و الادنى، الكونكو في افريقيا، كوبا في الكاريبي أمريكا الآتينية.

– **الخاصية الثانية** للحرب الباردة هي طابعها الكوني الشامل الذي نتج عن « توازن الرعب » الذري بين القطبين. و يلاحظ« دانيال كولار « أن الثورة النووية قلبت كليا المعطيات التقليدية للسلوك (الدبلوماسي–الاستراتيجي)... و أصبحت الحرب مستبعدة بل و مستحيلة »(٢٧). فمع الذرة، ألغى فارق النوعية فارق الكمية، مما حدا بكولار – على عكس ريمون آرون – إلى الاستنتاج بأن استراتيجية « الردع المتبادل» قلبت معادلة كلاوزويتزClauswitz التقليدية القائلة بأن « الحرب استمرار للسياسة بوسائل اخرى ». فالسياسة من الآن وصاعدا ليست إلا استمرارا للحرب بوسائل أخرى ، هي ذاتها الوسائل الخاصة بالحرب «الباردة»، حيث يمنع على اللاعبين الكبار الدخول في المجابهة العسكرية المباشرة ، و خوض الحرب الشاملة، و يتم التسابق إلى مناطق النفوذ، وإشعال الحروب المحدودة، و التحلي بالاعتدال احتراما للمصالح الحيوية لكل طرف. و قد وسم ريمون آرون الحرب الباردة « بالتلازم الدائم بين الردع و الاقناع و التخريب » (٢٨)

و رغم اتفاق اغلب المنظرين على ارتباط مفهومي « الحرب الباردة » بالصراع بين الشرق و الغرب، إلا أن هناك من يؤكد بأن الامر لم يكن متعلقا بالمعطى الذري فحسب ، و إنما تعود جذوره إلى ثورة اكتوبر و التهديدات العسكرية الغربية للاتحاد السوفيتي بعد ١٩١٧.

---

(٢٦) كولار – نفس المرجع – ص ٨١.

(٢٧) – نفس المرجع.

(٢٨) – F.R. ARON : Paix et guerre entre les nations - Calmaun- Lavy - Paris 1968.

و يتعلق الامر خصوصا بالصحفي المرموق في جريدة "لوموند" آندريه فونتين ، الذي عرض مفهومه للحرب الباردة في مؤلف ضخم (٢٩)، ركز فيه على العداوة الاديولوجية بين النظام السوفيتي و بين الانظمة الغربية. و في الفقرة التالية التي نقتبسها يلازم فونتين بين المنافسة الاديولوجية و بين المساواة في القوة. يقول : « لم تكن ثمة حرب باردة لو لم تكن هنالك قوتان في هذا العصر، قوتان فقط، كبيرتان، مأهولتان بالسكان، وواثقتان بقيم معتقداتهما و أسلحتهما من مختلف الانواع، كي تتنازعان السيطرة العالمية، دون ان تستطيع احداهما ضمان تفوق نهائي على الاخرى »(٣٠)

و يبدو ان الامر قد تعلق بتحقق تنبؤات شهيرة أطلقها كتاب في القرن الماضي. كتب أدولف تيار : « لقد قضت أوربا القديمة وطرها. فلن يبقى سوى شعبين جديدين : روسيا، و آمريكا، و مستقبل العالم مرهون بهاذين العالمين الكبيرين، الذين سيصطدمان، في احد الايام، حيث سنشهد صراعات لا يعطينا الماضي أية فكرة عنها...».

أما آلكسي دي توكفيل فقد قال : « إن نقطة انطلاقهما مختلفة، و طرقهما متغايرة، و مع ذلك يبدو ان كل واحدة منهما مدعوة بتوجيه سري من العناية الإلهية لتمسك نصف مقاليد العالم في يديها...».

– **الخاصية الثالثة** هي « استحالة» الحرب « و استحالة » السلام، على النحو الذي اكد عليه هانري كيسنجر في مقال نشره سنة ١٩٦٧. غير ان ذلك لا يعني ان الكبيرتين لن تسعيا لتقوية مواقعهما بوسائل مختلفة تكون بديلا أقل مخاطرمن المجابهة المباشرة. ويمكن اجمال هذه الوسائل فيما يلي :

١ – ما اسماه ليروفسور هانس مرجنتو، « بحرب الاعصاب » أو « السلام الحربي » كما اسماه كينان، و ألفاظ شبيهة أخرى استخدمها كل من اشوارزنبرجر و ماك دوغال و غيرهما.

و في المحصلة ، يتعلق الامر بالحرب النفسية المفتوحة بين الطرفين و التصعيد المتبادل أثناء الأزمات و الاختناقات الكبرى دون ان تصاحب ذلك نية حقيقية في اشعال حرب مباشرة. كما يدخل في هذا النطاق السباق المحموم نحو التسلح و السعي إلى التفوق والخصومات الدائمة على مناطق النفوذ و محاولة جني ثمار حروب لن يتم خوضها على

(٢٩) – FONTAINE (André) : Histoire de la guerre froide - Fayar - T1 (1917-1950), T2 (1950-1967)

(٣٠) – نقلا عن كولار – مرجع سابق – ص ٨١.

الاطلاق.

٢ – **الدعاية** : تعتبر الدعاية "Propagande" من أهم وسائل تنفيذ و دعم السياسة الخارجية الحديثة. و قد ظهرت إلى الوجود في الحرب العالمية الاولى عندما توسعت الولايات المتحدة في تطبيق الوسائل الدعائية التي تخدم مجهودها في هذه الحرب. أما الاتحاد السوفيتي، فيعتبر في رأي الكثيرين أول دولة حديثة تطبق أسلوب الدعاية على نحو واسع في الداخل و الخارج، سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب، و ذلك منذ قيام ثورة اكتوبر ١٩١٧. ثم حققت الدعاية طفرة هائلة في عهد المانيا النازية، حتى اصبح الجهاز الدعائي الالماني طيلة حكم الرايخ الثالث نموذجا تاريخيا على مدى الشمول الدعائي و فعاليته.

و بعد الحرب العالمية الثانية اكتسبت الدعاية ابعادا جديدة، و تنوعت اساليبها و تطورت بدرجة مذهلة حتى اصبحت احدى واجهات الحرب الباردة، و محورا خطيرا من محاور الاحتكاك و المجابهة بين الكتلتين الغربية و السوفيتية (٣١). و حظي الشرق الاوسط خصوصا، بوصفه احد اهم ميادين هذه الحرب، بعناية خاصة من الدعايتين الغربية والشرقية، و ذلك بكافة اللغات المتداولة في المنطقة.

٣ – المجابهات المحدودة و الحروب بالنيابة :

إن استحالة دخول العملاقين الذريين في مواجهة مباشرة، و انعدام الحوار، لا يعنى أن الدعاية و الحرب النفسية تكفيان و حدهما لحل الازمات و حماية المصالح الوطنية. لذلك، برزت في تاريخ الحرب الباردة حروب محدودة و تقليدية، تقودها بعض دول المحيط نيابة عن الدولتين العظيمتين.

و يشرح لنا جيلفر ذلك في صورة مؤثرة على النحو التالي :

« إن الدول العظمى هي طيور بحرية ضخمة، و الدول الاخرى هي طيور صغيرة . والطائر البحري الكبير هو، كمافي قصيدة بودلير، عملاق بأجنحة نووية تمنعه من السير، لأن نشر هذه الاجنحة معناه استثارة برق هيروشيما الخاطف للأبصار. أما الطائر الصغير الآخر فإنه لا يستطيع الذهاب بعيدا و التحليق عاليا، لأنه خفيف جدا. لكنه يستطيع الطيران على الاقل. و تستطيع القوى المتوسطة – التي هي طيور صغيرة تسعى للتحول إلى صقور – القيام بنزهات قصيرة، و تفرح بلذة الطيران اكثر من غيرها من الطيور. و مع

(٣١) – للمزيد عد إلى : إسماعيل صبري مقلد : العلاقات السياسية الدولية – منشورات ذات السلاسل – الكويت – ص ٤٤٧ و ما بعدها.

ذلك فإن أي عصفور لن يسمح لنفسه بالطيران مسافة طويلة فوق المحيط، حيث يكون كل تحالف مع طيور البحر الكبيرة ، كارثة كبرى »(٣٢).

و الواقع أن « الشرق الاوسط » كان على الدوام أحد الميادين الحيوية للحرب الباردة. فأول مشكلة أثارت خلافات جباري الحرب الثانية هي الضغوط التي مارسها الاتحاد السوفيتي علي كل من ايران و تركيا بغية مد نفوذه السياسي إليهما، و ذلك بعدما اكتملت له السيطرة على اوربا الشرقية (٣٣). و قد تم ذلك ، طبعا، في ظل معارضة أوربا والولايات المتحدة التي سارعت إلى تشجيع قيام حلف بغداد بين العراق و تركيا و ايران وباكستان سنة ١٩٥٥ (٣٤).

و يقدم لنا الملف الفلسطيني افضل مثال لكون الشرق الاوسط، ظل احد اكثر مناطق الحرب الباردة حيوية.

فقد اتفق، المعسكران الشرقي و الغربي، على تقسيم فلسطين و إقامة وطن قومي لليهود داخل الارض العربية. و يجب ان لايفهم من مثل هذا الاتفاق تطابق في الاهداف بين الطرفين :

- فالعالم الغربي، كان يهدف إلى أن يجعل من الكيان اليهودي « رأس حربة بالنسبة للحضارة الغربية (...) يحافظ على السلام و على « حسن التصرف» العربي اتجاه الدول الغربية، و كذلك استمرار تدفق النفط العربي إلى الغرب، و على « حسن تصرف العرب » بأموالهم اتجاه الاسواق الغربية، و ذلك حتى لو اضطرها هذا الدور إلى استعمال القوة العسكرية (٣٥).

- أما أهداف المعسكر الشرقي ، في تلك الفترة فقد كانت مبنية على وهم مفاده أن الدويلة الصهيونية الجديدة يمكن أن تغدو ركيزة جديدة له في منطقة محسوبة تقليديا على خانة المعسكر الغربي (٣٦).

لقد خضعت فلسطين، كما هو معروف ، للانتداب البريطاني بموجب قرار صادر عن

---

(٣٢) - نقلا عن كولار : مرجع سابق ، ص ٩٤ .

(٣٣) - سيدي ابراهيم : مرجع سابق - ص ٣

(٣٤) - علي شفيق : العلاقات الدولية في العصر الحديث - مكتب المعارف للنشر و التوزيع - الرباط - ١٩٨٥، ص ١٩٣ - (الهامش).

(٣٥) - الياس سابا : الجوانب الاقتصادية للتسوية السلمية في الشرق الاوسط - مجلة دراسات عربية - العدد ٢ - ديسمبر ١٩٧٥ - ص ٣٢.

(٣٦) - سيدي ابراهيم - نفس المرجع - ص ٩.

عصبة الامم في شهر يوليو ١٩٢٢.

و جاء هذا القرار ليكرس احتلال بريطانيا لهذه الارض كجزء من اتفاقية سايكس – بيكو الموقعة مع فرنسا في شهر مايو ١٩١٦ و من ثم لتنفيذ و عد بلفور الصادر في نوفمبر ١٩١٧، و المتضمن تعهدا ابريطانيا بمساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين . و لقد ادركت الحكومة البريطانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أن الوقت قد حان لتنفيذ و عدها هذا، خاصة أن حركة الهجرة الصهيونية المسلحة إلى فلسطين، تحت غطاء بريطاني باتت تسمح بتنفيذ هذا التعهد.

و في ٢ ابريل ١٩٤٧ طلبت بريطانيا من الامين العام للامم المتحدة عقد جلسة استثنائية للجمعية العامة بهدف تشكيل لجنة تحقيق خاصة بدراسة القضية الفلسطينية، و تقديم اقتراحات بشأنها. و قد اوصت لجنة التحقيق في دورة شتمبر / نوفمبر ١٩٤٧ الجمعية العامة بتقسيم فلسطين إلى دولتين و أقرت هذه التوصية بأغلبية ٣٣ صوتا/ ١٣ مع امتناع ١٠ عن التصويت.

إن ما يهمنا في هذه الوقائع أن من بين الدول التي صوتت على هذا القرار – المتناقض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها – كل من دول الكتلتين.

لقد كان من الطبيعي أن تساند حكومة الولايات المتحدة الامريكية قرار التقسيم هذا لأسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها، إلا أن اتخاذ الاتحاد السوفيتي لنفس الموقف يبدو امرا مستغربا.

و يبدو أن قواعد « الحرب الباردة » جرت في هذه القضية بشكل معاكس تماما لما كان عليه الامر في ساحات الصراع الاخرى. غير أن التطورات اللاحقة أظهرت أن الكيان الصهيوني لم يكن إلا رأس حربة متقدم بالنسبة للسياسة الامريكية في مواجهة النفوذ السفيتي في البلاد العربية و برهنت هذه الحربة على كفاءتها حين هزمت المقاومة العربية سنة ١٩٤٨، و الجيوش العربية سنة ١٩٦٧، و سنة ١٩٧٣ (٣٧).

و الواقع أن مجازفات و مجابهات الحرب الباردة قد أدت إلى تفشي ظاهرة بالغة الاهمية هي سباق التسلح على الحافات الملتهبة للحرب الباردة.

ب – ميدان حيوي لسباق التسلح على الحافات :

تعود ظاهرة سباق التسلح في البلدان النامية إلى عقد السبعينات . و يفسر ذلك بالفكرة

(٣٧) – جمال عبد الجواد : العلاقات الاسرائيلية – الامريكية ١٩٤٨ – ١٩٨٢ ، المسار، و منطق التطور – مجلة الفكر الاستراتيجي – يوليو ١٩٨٥ – معهد

التي سادت في تلك الفترة، و التي تجعل من القوة العسكرية معادلا لقوة الدولة. فالتقدم العسكري لايزال « أهم العناصر في قوة الدولة، و ظهور القوى الاقليمية كإسرائيل في الشرق الاوسط، و البرازيل في أمريكا اللاتينية، و جنوب افريقيا في افريقيا » (٣٨).

و يتزايد اليوم تنافس بلدان العالم الثالث من أجل الحصول على السلاح. و يفسر ذلك بكثرة مناطق التوتر و مشاكل الحدود في هذه البلدان. فقد « لوحظ أن اكثر من ٩٥٪ من الحروب الاجتماعية الممتدة أو المتولدة قد حدثت في العالم الثالث. ففيما بين ١٩٥٥ و ١٩٧٩ و قعت ١٢٠ حربا منها ١١٤ في العالم الثالث »

و تقف في مقدمة الدول المصدرة للسلاح كل من الولايات المتحدة، و الاتحاد السفيتي، وفرنسا و المملكة المتحدة التي تشكل تجارتها للسلاح مجتمعة أكثر من ٨٧,٥٪ من اجمالي التجارة الدولية للسلاح. و إذا اضفنا إلى هذه النسبة نصيب الحلفاء المرتبطين بهم لوصلت النسبة إلى حوالي ٩٥٪ .

و يلاحظ بأن الدول المصدرة استخدمت السلاح خلال عقدي السبعينات و الثمانينات كأداة دبلوماسية على نحو واضح. فبالنسبة للولايات المتحدة يلاحظ أن أكثر من نصف مبيعاتها من الاسلحة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ قد وجه إلى أربع دول نامية هي اسرائيل و السعودية و مصر و ايران.

أما فيما يتعلق بالاتحاد السفيتي، فيلاحظ أن تجارة السلاح مع العالم الثالث تلعب دورا أساسيا في سياسته الخارجية، نظرا إلى محدودية امكانياته الاقتصادية و التكنلوجية. وتحتل منطقة الشرق الاوسط مكان الصدارة في تجارة السلاح السفيتية، إذ تحصل الجماهيرية العربية الليبية و سوريا و العراق على ما يناهز ٥٠٪ من هذا السلاح .

و تحتل فرنسا و انجلترا المكانين الثالث و الرابع في تجارة السلاح (٧٪ و ٥٪ على التوالي من التجارة الدولية).

و من حيث البلدان المستوردة، يلاحظ أن بلدان منطقة الشرق الاوسط هي اكثر مناطق العالم الثالث استيرادا للسلاح، نظرا لتواتر صراعاتها، و عتو حروبها، و وفرة عائدات النفط اللازمة لدفع قيمة واردات السلاح. و يلاحظ أن عقد السبعينات شهد ارتفاعا في قيمة واردات السلاح إلى الشرق الاوسط بأربعة أضعافها. و في العام ١٩٨٠ و صلت

الانماء العربي – بيروت . ص ٩ و مابعدها

(٣٨) – عبد المنعم المشاط :السياسة العالمية لمبيعات السلاح . نفس المرجع . ص ١٩٢.

نسبة واردات السلاح إلى هذه المنطقة ماينا هز ٥٠ ٪ من واردات السلاح الدولية إلى العالم الثالث. و هو ماحدا بالبعض إلى القول . « إن مشكلة واردات السلاح هي مشكلة خاصة فقط بالشرق الاوسط » .(٣٩)

و الواقع أن بلدان الشرق الاوسط ظلت تسترشد، في سياساتها المعقدة، بشعار و حيد مالبث علماء الحرب يروجون له، و هو القائل : « إذا كنت تريد السلام، فعليك تحضير الحرب » (٤٠). غير ان «السلام» الذي كان ينجز ظل يحدث دائما من وجهات نظر متباينة في ظل ميزان قوى اقليمي هش. و على حد تعبير اسحاق شامير : « طالما توجد القوة، يوجد السلام، فالقوة توفر الفرصة للسلام».(٤١) و قد ترجمت اسرائيل هذا المبدأ الحيوي في مجموعة من المفاهيم التي اثبتت فعاليتها مثل مفهوم الحرب الخاطفة، و الردع عن طريق التفوق، و مفهوم الحرب الشاملة، و الحرب على ارض العدو ... الخ. و كما اكد شيمون بيريز، فإن « السلام يجب ان يخدم دائما الامن ».

و لعل المثال الاسرائيلي يقدم نموذجا يحتذى به من طرف كل امم الشرق الاوسط الخائفة من بعضها و من استراتيجيات القوى الاجنبية العظمى ازاءها.

ثانيا : الاستراتيجيات الدولية و الاقليمية في الشرق الاوسط :

يمكن التمييز في هذا النطاق بين نوعين من القوى الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط : الاولى هي القوى الرئيسية، اما الثانية فهي القوى الثانوية.

أ – استراتيجيات القوى العظمى : و يتعلق الامر خصوصا بالولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي.

١ – الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط :

خضعت منطقة الشرق الاوسط كما سبقت الاشارة إلى الإستعمار الانجليزي عقودا طويلة، و ذلك نظرا لاهميتها الجغرافية بتوسطها للشرق و الغرب و تحكمها في الطريق الى الهند و الشرق الاقصى.

و قد دخلت الولايات المتحدة الامريكية إلى هذه المنطقة للحلول محل بريطانيا كزعيمة

---

(٣٩) – عن المشاط : نفس المرجع ص ٢٩٥

(٤٠) – عن كولار : مرجع سابق ص ٩٧.

(٤١) – المشاط : مرجع سابق ص ٥٦.

للكتلة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. و زادت اهميتها بالنسبة لها على اثر اكتشاف النفط، فاستلمت العديد من القواعد البريطانية في المنطقة مثل المحرق و الجفير في البحرين، و الظهران و تبوك في السعودية و جزيرة مصيرة في عمان.

و لم تلبث ان دخلت هذه المنطقة ضمن الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة، كمنطقة تحظى بالاولوية بالنسبة للمصالح القومية الامريكية، ابتداء من زرع الكيان الصهيوني، وإنشاء حلف بغداد، و قوة الانتشار السريع.

١ – أهداف الاستراتيجية الامريكية في المنطقة :

و يمكن اجمالها فيمايلي :

– تأمين و حماية تدفق واردات النفط من المنطقة

– مواجهة التغلغل السوفيتي في المنطقة

– تجميد الاوضاع الاجتماعية و السياسية في الكثير من أقطار المنطقة على نحو يؤمن التفوق الاستراتيجي الأمريكي.

– احتواء الصراعات و الحركات الثورية : كالصراع العربي الصهيوني، و الثورة الايرانية، و التواجد السوفيتي في افغانستان.

٢ – أساليب تحقيق الاستراتيجية الامريكية :

تتعدد و تتنوع أساليب تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الاوسط، تبعا للمتغيرات السياسية و العسكرية، و تبعا لدرجة الخطر المحتمل، و نوعية الخيارات المتوفرة. و نذكر من بين و سائل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر :

ا – الخيار الاسرائيلي :لقد سبق أن تعرضنا إلى ماحظي به قيام «اسرائيل» من ترحيب امريكي. ذلك أن الاستراتيجية الامريكية في المنطقة كانت تسعى شيئا فشيئا إلى بلورة خيار اسرائيلي بالغ الفعالية، و ذلك منذ عهد الرئيس ترومان ١٩٤٨ إلى غاية نضج الخيار الاسرائيلي في عهد الثنائي جونسون و كيسنجر سنة ١٩٦٣.

يقول ترومان سنة ١٩٤٨ : « إنني ارغب في ان نساعد في بناء دولة قوية، حرة، وغنية وديمقراطية في فلسطين. و هذه الدولة يجب ان تكون واسعة و حرة و قوية بدرجة كافية لجعل شعبها مستقلا و آمنا».(٤٢) و واضح من هذه المقولة أن الرئيس ترومان تعمد عدم ربط رغبته هذه بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة. ذلك ان الخيار

(٤٢) – عبد الجواد : مرجع سابق . ص ١٩

الاسرائيلي لم يكن قد نضج تماما قبل هزيمة ١٩٦٧ و ما تلاها من أحداث.

و بدورها سعت اسرائيل إلي إقناع الولايات المتحدة بالافكار التالية :

- تشكل اسرائيل القوة الضاربة في المنطقة.

- تجسد اسرائيل قيم الحضارة الغربية و معبرها إلى الشرق الاوسط.

- يمكن لاسرائيل ان تلعب بنجاح دور بوليس الغرب في هذه المنطقة، و أن تحمي امدادات الغرب من النفط .(٤٣)

ب - تكثيف الوجود العسكري البحري بمنطقة المحيط الهندي و الخليج العربي :

كانت بالمحيط الهندي منذ الستينات قوة بحرية أمريكية تقوم بأعمال الدورية، تسمى قوة الشرق الاوسط. وتابعة للاسطول السابع. غير انها لم تكن تتعدى خمس قطع بحرية مركزها البحرين. و لم تلبث الولايات المتحدة أن سعت إلى انشاء قوة بحرية ضاربة للسيطرة على مياه بحر العرب و خليج عمان و الخليج العربي على اثر دخول القوات السوفيتية لافغانستان في نهاية ١٩٧٩.

و قد اصبحت هذه القوة العسكرية الضاربة نواة للاسطولين السابع و السادس في مواجهة القوة البحرية السوفيتية الضاربة. و يتشكل الاسطول الخامس حاليا من ٢٥ قطعة بحرية عسكرية تعززها ثلاث حاملات طائرات إضافية إلى طرادات متقدمة مجهزة بصواريخ حاملة لرؤوس نووية و غواصات ذرية مزودة بمنصات لاطلاق صواريخ بعيدة المدى. (٤٤)

جـ - قوة التدخل السريع أو الانتشار السريع :

ظهرت فكرة انشاء هذه القوة في عهد الرئيس فورد و هنري كيسنجر وزير خارجيته، بغرض تأمين إمدادات النفط. و كان العلماء الامريكيون و وسائل الاعلام قد روجوا لإنشاء تلك القوة الخاصة بمنطقة الشرق الاوسط منذ ١٩٧٥، على ان يكون هدفها تأمين تدفق النفط الخليجي بالتدخل العسكري ان تطلب الامر ذلك، و بالتالي جعل سلوك الخصم داخل الاطار الذي لا يتعارض مع متطلبات الامن القومي الامريكي.

و الواقع أن إنشاء تلك القوة الخاصة، قد فسر بكونه عودة من الاستراتيجية الامريكية إلى نظرية "الدومينو" التي هجرتها إدارة الرئيس ازنهاور في الخمسينات و يذهب منطق نظرية «الدومينو» إلى تبرير تدخل القوات المسلحة في اي منطقة من العالم إذا كان هذا

(٤٣) - سابا : مرجع سابق ص.ص . ٣٢ و ٣٣ .

(٤٤) - عبد السلام احمد : مرجع سابق ص.ص ١٧٢ - ١٧٣.

التدخل يحقق المصالح الحيوية الامريكية، بغض النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة ترتبط بأحلاف أو معاهدات ثنائية مع بلدان منطقة التدخل. فالمصالح الاستراتيجية الامريكية هي التي تحدد مكان التدخل العسكري، و ليست التعهدات و الالتزامات.

و بالتأكيد فإن من بين دواعي إنشاء هذه القوة أزمة النفط سنة ١٩٧٣، و ارتفاع الاسعار في سنة ١٩٧٥، و التدخل السوفيتي في افغانستان ديسمبر ١٩٧٩.

و قد تم الاعلان عن قوة الانتشار السريع في مارس ١٩٨٠، و عين الجنرال بول كيلي قائدا عاما لها، الذي اتخذ من قاعدة ماكدويل بفلوريدا مقرا لرئاسته و هي تتألف حاليا من حوالي ٢٥٠ ألف جندي، و توجد في حوزتها على الاقل الفرقة ٨٢ مظلات، الفرقة ١٠١ المحمولة جوا، لواء من القوات الخاصة، كتيبة من مشاة البحرية، و ذلك في ظل دعم جوي و بحري من الاسطولين الخامس و السابع.

و تقوم خطة استخدام هذه القوة على اساس تجهيز و إعداد المعدات و الاسلحة و العتاد و الذخائر و مواد الاعاشة في مواقع قريبة من منطقة الخليج العربي، التي اعتبرت مسرح العمليات الحربية المرتقب. و بذلك تم توفير الوقت و الجهد اللازمين لنقل القوة من قواعدها في الولايات المتحدة أو حلف شمال الاطلسي، أو جزيرة أوكيناوا في اليابان. و في هذه الحالة فإن النقل سيقتصر على الافراد فقط بأسلحتهم الشخصية، على ان يتزودوا بالمعدات و الذخائر و المؤونة في القواعد المتقدمة بمنطقة الشرق الاوسط، و خصوصا في القاعدة الضخمة بجزيرة ديجو جارسيا.

د – خط استراتيجي متقدم في المنطقة :

و هو يستند على مجموعة من القواعد و التسهيلات العسكرية. و لعل أهم تلك المراكز أو القواعد، قاعدة مصيرة في بحر العرب و قاعدة الجفير بالبحرين، و قاعدة الظهران بالسعودية. إضافة إلى التسهيلات العسكرية في موانئ و مطارات بعض الاقطار بمنطقة الشرق الاوسط التي ترتبط بعلاقات وطيدة مع الحكومة الامريكية.

٣ – الاستراتيجية الامريكية و حرب الخليج :

لقد جاءت ازمة الخليج في « الوقت المناسب » لتمتحن، بقوة، الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط و العالم عامة. ذلك أن النظام الدولي يمر منذ منتصف الثمانينات بمرحلة « انتقالية » غامضة الآفاق، بعد ان اعلنت القيادة السوفيتية عن انتمائها إلى ما

اسمته « بالقيم ذات الطابع الكوني للانسانية » (٤٥) ، معرضة التوازن الدولي للخطر.
و يمكن ان نلخص الظروف الدولية و الإقليمية التي احاطت بأزمة الخليج في عدة عناصر.
على المستوى الدولي تتوجب الاشارة إلى :
أولا : تدهور موقع الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى، و انتهاء نظام الغرب-الشرق الذي مثل البنية الأساسية للنظام الدولي منذ مؤتمر « يالطا ».
ثانيا : إن البنيات البديلة للنظام السابق مازالت في طور التشكل، لذلك، تسنى وصف هذه المرحلة « بالانتقالية ». و هو مادعى اطراف هذا النظام البديل، كل من موقعه، وحسب ظروفه، إلى السعي حثيثا لصياغة النظام الدولي على النحو الذي يرضيه ويخدمه.
ثالثا: السباق الحثيث في هذه المرحلة الانتقالية بين القوة الاقتصادية و بين القوة العسكرية أو للربط بينهما. يقول عبد الحليم محمد : « إذا كانت القوة الاقتصادية يمكن ان تترجم في مدى زمني معين إلى قوة عسكرية و سياسية على الصعيد العالمي (المانيا - اليابان) ، فإن موقف الولايات المتحدة من ازمة الخليج يوضح بجلاء كيف يكون استخدام القوة العسكرية المباشرة أداة للتعويض عن تدهور المكانة الاقتصادية »(٤٦).
ويقول جوليان حول ازمة الخليج : « سواء تعلق الامر بقوة عظمى أو بالامم المتحدة، فإن أيا منهما لا يمكن ان تحافظ على السلم مالم تتجه إلى اسباب النزاع » (٤٧)، مشيرا الى الطابع الاقتصادي للأزمة
أما على المستوى الاقليمي، فتتوجب الاشارة الى المتغيرات التالية :
أولا : نهاية الحرب العراقية الايرانية و تغير ميزان القوى لغير صالح اسرائيل في الشرق الاوسط، و سقوط المبدأ القتالي الاسرائيلي القائل « الحرب على ارض العدو »، بواسطة الصواريخ البلاستيكية متوسطة و بعيدة المدى الموجودة في المنطقة، و عند العراق خصوصا.
ثانيا : ظهور بوادر نظام اقليمي عربي يهدف الى التحكم في الثروة العربية و حسن توزيعها، و بالتالي ما اصبح يعرف بمفهوم « الأمن القومي العربي » من خلال قمة بغداد، و إلى حدما، نوع من النظام شبه القاري الذي تجتهد بغداد في بنائه.

---

(٤٥) - عبد العليم محمد : " واشنطن ، الخليج، و النظام الدولي الجديد "، "مجلة اليوم السابع"، ١٥ اكتوبر ١٩٩٠، باريس ، ص ٢٢.
(٤٦) - نفس المرجع.
(٤٧) جوليان - مرجع سابق - ص ١٦.

كل هذه العناصر و المتغيرات دفعت بواشنطن إلى المسارعة بمحاولة فرض تصورها للنظام الدولي الجديد من جهة، و من جهة اخرى فرض حلولها للاوضاع الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط بالذات.

١ – تصور واشنطن للنظام الدولي الجديد :

تتمثل معالم هذا النظام من وجهة النظر الامريكية في العناصر التالية :

أولا : التأكيد على انتهاء صراع الشرق – الغرب، و انتقال الاتحاد السوفيتي من موقع المنافس إلى موقع المساند و المنخرط في نظام الرؤية الامريكية لعالم اليوم. و لم تكن دعوة الولايات المتحدة للإتحاد السوفيتي إلى عقد قمة ثنائية نوعا من « خطب الود »، وإنما مسعى لقطع الطريق على المناورة و إحكام الحصار السياسي على العراق . (٤٨)

ثانيا : تأكيد التفوق العسكري الامريكي على الصعيد العالمي في مواجهة الحلفاء والمنافسين المحتملين في النظام الدولي الجديد، مثل اليابان و أوروبا الموحدة، و كافة القوى المرشحة لتبوء مكانة هامة في خريطة العلاقات الدولية في نهاية القرن. و يراد بهذا التأكيد توجيه رسالة ضمنية – لمن يهمه الامر – تفيد بأن التفوق الاقتصادي لا يكفي لشغل موقع القوة العظمى في ظل النظام الجديد. فعمالقة الاقتصاد في الوقت الراهن بحاجة إلى عملاق عسكري يملك اضخم آلة عسكرية في العالم (٤٦) فالولايات المتحدة ستتكفل « بصياغة عالم مابعد الحرب الباردة » على حد تعبير مسؤول أمريكي (٤٧). وهي تحرص في هذا المسعى على ارساء تقسيم جديد للعمل في النظام الآخذ في التشكل : « فالقوي اقتصاديا غير قادر عسكريا على تأمين مصادر استهلاك الطاقة (...) و من ثم يتحدد دور القوة الإقتصادية في تمويل تكلفة الحملات العسكرية، بينما يتخذ اسهامها العسكري طابعا رمزيا. باختصار، فالرهان الامريكي هو تسويق القوة العسكرية باعتبارها معادلا موضوعيا للكفاءة و التفوق الاقتصادي » (٤٨). و قد و صف الرئيس بوش هذا النظام قائلا : « إننا نضع الحجر الاساسي لنظام دولي اكثر سلما » (٤٩). « يجب ان يكون لهذه «القرية الكونية» حرسي (٥٠).

(46)- Voir; Claude Julien : "Le gendarme ambiguis", in le Monde Diplo., n° 439, Octobre 1990, P1 et 16

(47) - Ibid

(٤٨) – عبد الحليم محمد : مرجع سابق ص ٢٣

(٤٨) – عبد الحليم محمد : مرجع سابق .

(49) - Cité par Julien - IBID

(50) - IBID

ثالثا : تحديد الاطار الجغرافي للصراع في النظام المقبل. فبدلا من صراع الشرق الغرب سيكون الصراع المقبل صراع شمال جنوب، بعدما اختفى خطر الجيش الاحمر، واصبحت مشكلة المواد الاولية و مصادر الطاقة أمرا بالغ الحيوية. و في هذا الاطار يتنبؤ رمزي زكي قائلا : « ستحاول الولايات المتحدة في الفترة المقبلة أن تقوى من مكانتها في المنظومة الرأسمالية من خلال هيمنتها على العالم الثالث. و هي تدرك ذلك جيدا باعتباره « ساحة المعارك الاساسية » كما ذكر ريشارد نيكسون »(٥١). و بدوره اكد الرئيس بوش في تقريره مارس ١٩٩٠، هذه الرؤية حينما قال : « نرى ان المتطلبات الاكثر ترجيحا لاستخدام قواتنا المسلحة قد لاتشمل الاتحاد السوفيتي، و قد تكون في العالم الثالث ». (٥٢)

رابعا : تطويع منظمة الامم المتحدة بوصفها عصب التنظيم الدولي الراهن، و مصدر الشرعية الدولية المعاصرة. و قد وضعت الولايات المتحدة في الاعتبار، و هي تطمع في اخضاع المنظمة الأممية، انتهاء المقاومة السوفيتية في مجلس الامن، مبرهنة بذلك على انها سيدة هذا العالم بدون منازع.

٢ – تصور الولايات المتحدة عن النظام الاقليمي في الشرق الاوسط :

أولا : المحافظة على « الستاتيكو » في الشرق الاوسط، نظرا لكونها تخدم على نحو افضل مصالح الولايات المتحدة الامريكية. و بالتالي فإن اي مساس بهذا الوضع يثير حفيظة الولايات المتحدة. و يلاحظ جورج كورم أن ما ازعج الولايات المتحدة في استيلاء العراق على الكويت هو « كما يبدو على نحو واضح تهديد هذا التصرف لوضعية الستاتيكو السياسية و الاقتصادية في الشرق الاوسط، التي كانت تسيء اكثر فاكثر للعرب لصالح اسرائيل ». (٥٣)

ثانيا : ضرورة الحفاظ على التوازن العسكري بين العرب و اسرائيل. و ذلك بتجريد العراق و كافة الدول العربية من الاسلحة الاستراتيجية كيميائية أو بيولوجية او نووية و قد تم التمهيد لذلك، بوضوح من خلال حملة دعائية ضخمة قبيل حرب الخليج من قبيل «

---

(٥١) – رمزي زكي : مرجع سابق ص ٢٣

(٥٢) – نقلا عن نفس المرجع .

(53) - Georges CORM : La longue litanie des ruptures au proche-Orient; in le Monde diplomatique, Oct. 1990 p. 15

المدفع العملاق » و المفجرات النووية و غيرها .

ثالثا : ضمان التزود بنفط المنطقة و التحكم في اسعاره عن طريق اجراء ترتيبات أمنية تشترك فيها دول غير عربية كتركيا و ايران و ربما اسرائيل.

و قد تأخذ هذه الترتيبات شكل تحالف خليجي شرق اوسطي امريكي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى نجاح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط؟

٣ – مدى نجاح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط

لقد حاولت ادارة الرئيس « بوش » أن تستفيد في ممارستها الخارجية من كافة تجاربها السابقة و حروبها . و لاشك ان فريقا معتبرا من خبراء البنتاغون و العلماء اعد دراسات معمقة عن المنطقة و عما يمكن ان يعتبر دروسا يتوجب على سياسة الولايات المتحدة استلهامها. ثم ان طبائع و شخصية رجل المخابرات التي يمثلها الرئيس بوش لم تكن غائبة عن كل ماحدث.

و لعل مثال الحرب الفتنامية كان الاكثر حضورا في ذاكرة المقررين الامريكيين اثناء تحضيرهم السياسي و النفسي للحرب ضد العراق. فهناك تشابه كبير بين العناصر المكونة للازمة الخليجية و عناصر الازمة في فيتنام. كما ان التحديات و العوائق التي واجهت التدخل الامريكي في الازمتين كانت متشابهة مع وجود فروق محدودة مرتبطة بالوضع الدولي الجديد و خصائص كلا المنطقتين الثقافية و السياسية. ذلك ان الولايات المتحدة جابهت في كلتا الحالتين صراعا غير عسكري في جوهره. و كان يتوجب عليها ان تواجه المشاعر القومية لشعوب كانت الولايات المتحدة في الماضي كما في الحاضر، تجسد ، من وجهة نظرها، قمة الشر. كما كان على الولايات المتحدة ان تعي كونهاالعنصر الاجنبي الوحيد في الازمتين اللتين كانتا ثقافيتين بالاساس. و من الناحية العسكرية كان على الولايات المتحدة في ازمة الخليج بالذات ان تخوض حربا تقليدية بنفسها بعيدا عن قواعدها في اوربا و آمريكا فبعما عجزت عن ايجاد عميل اقليمي قادر على اداء المهمة.

أمام كل هذه العناصر النفسية و الاديولوجية و العسكرية كان على الولايات المتحدة ان تتصرف بحذر و دقة و هو مايبرر فترة التحضير الطويلة التي سبقت فترة الحرب (ازيد من ثلاثة اشهر)، و عملية التهيئة الميدانية الواسعة (قوات ٢٩ دولة منتشرة في البر

والبحر و الجو ، و متأهبة للمشاركة حتى من قواعدها في اوروبا) ، و كذلك المبالغة في تقدير قوة الخصم (توقع وجود حلفاء محتملين للخصم و كذلك وجود مفاجآت).

– فقد سعت الولايات المتحدة إلى استبعاد العامل الأيديولوجي، و الحيلولة دون ظهور الصراع كما لو انه عدوان أمريكي على بلد شرق اوسطي أحسن تنظيم موارده لتحقيق طموحاته القومية التي لا تخدم اهداف السياسة الامريكية في المنطقة و لا « أمن » إسرائيل. و كان لابد للحيلولة دون ذلك ان يأتي تدخل الولايات المتحدة في اطار « شرعية ما »، فاستنفرت وزنها و وزن حليفاتها الغربيات لتشكيل جبهة عسكرية تضم ٢٩ دولة ، وإعطاء غطاء أممي للعمليات العسكرية بعد ان تم تسخير منظمة الامم المتحدة لخدمة «الشرعية الدولية » الجديدة .

– كما و عت الولايات المتحدة خطورة الجانب الثقافي، و سعت الى الحيلولة دون تفسير التدخل على انه عدوان على بلد عربي و إسلامي شكل حتى الآن أمل الامة العربية في القوة و المنعة. فحرصت على ان يتضمن التحالف الدولي الذي شكلته دولا عربية وإسلامية ذات سمعة و شوكة .

و مع ذلك لايمكن تقييم النتائج إلا على ضوء جملة من المعطيات الموضوعية و الميدانية. وذلك أن العدوان الأمريكي الغربي لم يكن من وجهة النظر العراقية إلا « حربا مستحيلة » يتوجب خوضها بأقل الخسائر. فالولايات المتحدة استخدمت كل امكانياتها المتواجدة في المنطقة و في اوربا، بحيث اصبح عدم التوازن في القوة السمة الرئيسية للحرب . فقد واجهت الولايات المتحدة بلدا تفوقه من حيث السكان ١٥ مرة، و يقل عائده المالي عنها ٢٥٠ مرة . و رغم ذلك انتهت الحرب دون ان تستطيع أمريكا تحطيم خصمها الذي مازال يمتلك ثروته البشرية و باطن ارضه و أمواله و الكثير من بنيته التحتية. و الأهم من ذلك أنه مازال يحتفظ بنظامه الايديولوجي و سياسته الخارجية المعلنة و وحدته الترابية .

هل نجح هذا البلد الصغير في حربه « المستحيلة » ؟ هل حققت السياسة الامريكية اهدافها في الشرق الاوسط ؟

لا شك ان ادارة بوش استخدمت ، كما رأينا ، افضل الوسائل و الأساليب، فهل حققت افضل الأهداف ؟.

لا بد ان لعمق و تعقيد البنية التاريخية و الثقافية و السياسية للشرق الاوسط دور في محدودية النتائج.

و مع ذلك، فإن تحقيق اهداف السياسة الامريكية يرتبط بخيارات مابعد الحرب :(٥٤)

الخيار الاول : السعي الى المزيد من عزل العراق الذي سيبقى مطوقا عسكريا من القوات الحليفة التي سترفض الانسحاب فإن لم يؤد ذلك إلى اسقاط الحكومة القائمة، فإنه سيمنع على الاقل أي جهود عراقية محتملة لإعادة التسليح . و قد ذهب في هذا الاتجاه. قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ ، و ما تبعه من قرارات حول ما أصبح يعرف « بالمسألة العراقية» .

الخيار الثاني : أن تسعى الولايات المتحدة إلى إقامة نظام أمن إقليمي تتجمع فيه الانظمة الموالية للولايات المتحدة او المتفقة مع سياستها في الشرق الاوسط. و هي الفكرة التي نوه بها جيمس بيكر منذ البداية .

الخيار الثالث : إيجاد ترتيبات من شأنها نزع الصواريخ البلاستيكية متوسطة و بعيدة المدى على هدي من القرار ٦٨٧، و إقامة نظام رقابة على التسلح في المنطقة. و هو خيار محبب لدى « اسرائيل » ، لأن من شأنه إحداث آثار سريعة و مضمونة على التوازن العسكري مع العرب.

الخيار الرابع : أن تسعى الولايات المتحدة إلى التقريب بين الاقطار العربية و إسرائيل، وإيجاد حل مقبول للمشكل الفلسطيني عن طريق معاهدات شبيهة بمعاهدة كامب ديفيد. ومما سيشجع السياسة الامريكية على انتهاج هذا الخيار انهيار الاتحاد السوفيتي، و ما اعتبر هزيمة للعرب في حرب الخليج الاخيرة .

الخيار الخامس : و هو ان تأخذ السياسة الامريكية بكل الخيارات السابقة مجتمعة على النحو التالي :

١ – تقوية موقع الولايات المتحدة عن طريق حلف امني اقليمي

٢ – نزع الصواريخ البلاستيكية و الرقابة على التسلح باتجاه يحفظ أمن « اسرائيل ».

٣ – سيكون العراق اهم حلقة في هذه الترتيبات الامنية بعد ايجاد ارضية مشتركة معها على حساب كل من ايران و الامراد.

٤ – الضغط على « اسرائيل » لتقديم تنازلات معينة على نحو يسمح بايجاد حل للقضية الفلسطينية .

---

(٥٤) – كانت هذه الخيارات مطروحة كلها ايام القاء هذه المحاضرة ، و لكن التطور اللاحق أفرغ بعضها من المعنى . إلا ان الامانة العلمية و السعي إلى المزيد من الافادة يتطلبان إبداء ذلك و إيرادها .

و لا شك ان الولايات المتحدة نجحت في تحقيق اغلب اهدافها بفضل التدرج في صياغة هذه الاهداف تبعا للتطور الحاصل في حشدها السياسي و العسكري ، و كذلك بفضل وضوح اهدافها في الحرب .

كل ذلك لم يكن ليتم لو لم تحسن الولايات المتحدة الاستفادة من اخطاء الادارة العراقية للأزمة من جهة، و أخطاء إدارة البلدان العربية من جهة ثانية.

فرغم كفاءة العملية العسكرية التي قام بها العراق للسيطرة على الكويت، فإن أسرة الصباح الحاكمة تمكنت من الهرب مما شكل فجوة سياسية كبيرة في السيناريو المطروح.

كما ان العديد من رهانات العراق لم تتحقق مثل :

- عدم تقدير حقيقة الموقف في كل من الاتحاد السوفيتي و مصر.
- إطلاق سراح الرهائن بهدف احداث انقسام سياسي في المعسكر الغربي .
- تفادي الحرب بالردع .
- جر اسرائيل إلى الحرب.
- تفتيت التحالف الغربي.
- التعاطف و التأييد الشعبي في عدد من البلدان العربية و الإسلامية .

أما أهم خطإ ارتكبته البلدان العربية، فهو عدم اكتراثها بالمشكل منذ بداية إثارة العراق له و طوال الثلاثة أشهر التي سبقت دخول الكويت (مايو - يونيو - يوليو ١٩٩١). كما أن اندلاع الأزمة أحدث انقساما بين الانظمة العربية لم يسبق له مثيل، مما شل قدرتها على ايجاد نوع من الحل ، خصوصا في ظل مساعي الولايات المتحدة إلى اجهاض مثل هذا الحل.

قابلت كل هذا كفاءة و فعالية الولايات المتحدة في ادارة الأزمة، حيث ارتكزت استراتيجيتها على :

- ضمان شرعية دولية عن طريق مجلس الامن
- ضمان شرعية عربية عن طريق جر بعض البلدان العربية
- توحيد المعسكر الغربي خلف الاهداف الامريكية سواء بالضغط او المساومة
- تجاوز قرارات مجلس الامن فيما يتعلق بأهداف و أبعاد المواجهة مع العراق .
- كثافة العمليات العسكرية ضد العراق .

٢ – الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الاوسط :

لقد كانت الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الاوسط محكومة أساسا بالرغبة في الوصول إلى المياه الدافئة ، و بالتالي اهمية الوصول إلى المحيط الهندي و بحر الابيض المتوسط.

١ – أهداف الاستراتيجية السوفيتية :*

أ – تأمين حصة من نفط المنطقة في المستقبل القريب

ب – مواجهة التواجد العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي و المحيط الهندي. (مبدأ الترابط بين القوتين العظيمتين)

جـ – إحداث تغيرات سياسية و اجتماعية في المنطقة لصالح النفوذ السوفيتي

٢ – أساليب تحقيق الاستراتيجية السوفيتية في المنطقة :

أ – قوة المهام الخاصة السوفيتية (سبيتيرناز) + ٢٥٠ ألف مقاتل (مظلات + أبرار + صاعقة) و هي تابعة للمكتب السياسي (C G B) .

ب – استثمار الشعور التقليدي الفاتر لدى العرب إزاء النفوذ الأمريكي .

جـ – القوات البرية الضاربة في جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية و افغانستان (سابقا).

د – تطوير البحرية الضاربة في منطقة المحيط الهندي و الخليج .

هـ – خط استراتيجي متقدم في المنطقة : سوقطرة + ميناء عدن + ميناء عصب + جزر ارخبيل دهلك + جزيرة ديجو اسواريز .

و الواقع أن الاتحاد السوفيتي كان يتمتع بميزة جيو بوليتيكية معتبرة من خلال جواره بمنطقة الشرق الاوسط.

* * *

إن العرض السابق يوضح نتيجتين هامتين :

– الأولى هي الاهتمام البالغ لاستراتيجيات الدول العظمى بمنطقة الشرق الاوسط نظرا لارتباطها بالمصالح الحيوية للدول.

– الثانية هي غياب استراتيجية عربية موحدة في مواجهة الوضع السابق. ذلك أن العرب

---

*وضع هذا التصور قبل انهيار الاتحاد السوفيتي و التغيرات التي شهدتها بلدان شرق اوربا . لذلك،اكتفينا أمام القارئ الكريم،بإثارة بعض رؤوس الاقلام التي تضمنتها المحاضرة . وشكرا.

لايمكن أن يعيشوا في وسط اقليمي شديد التقلب بالغ الحساسية إزاء النظام الدولي ، كالذي رأيناه، ما لم يستطيعوا صياغة و انجاز استراتيجية عربية عقلانية و موحدة . و قد اظهر العدوان الاخير على العراق و المنطقة إلى أي مدى يواجه قيام مثل تلك الاستراتيجية بمقاومة الدول الكبرى ، و إلى اي مدى يصاب بلد عربي منفرد بالضرر مهما بلغت ضخامة إمكانياته ، أو درجة اخلاصه للمصالح القومية العليا .

و مع ذلك تبقى كلمة السر، و التشخيص الصحيح لمشكلة هذه الامة ، هو ذلك الذي اطلقه جمال الدين الافغاني منذ مايقارب ثلثي قرن :

« لايمكن أن تنال أمة من الأمم سعادة ما إلا بالتئام آحادها إلتحام اعضاء الجسد بعضها ببعض، و لا يحصل لها علو الكلمة ، و بسطة الملك إلا ان تصير مسالك حركات افرادها كأنصاف الدائرة منتهية إلى نقطة سعادة الكل ، غير خارجة عن محيط الجنسية ، و أن يلاحظ كل منها منفعة الكل . ».

يتواصل في العدد المقبل (الجزء الثالث)

دور التقدم التقني في النمو الاقتصادي و توزيع الدخل

إعداد الدكتور / سيدي محمود سيدي محمد
استاذ اقتصاد بجامعة نواكشوط.

يعتبر العلم و تطبيقاته في مجال الانتاج (اي التقنية) من اهم المظاهر المميزة لنهاية القرن العشرين . فالامم لم تعد تتفاخر إلا بثروتها المعرفية و التقنية اي بما لديها من علماء و باحثين و مهندسين و تقنيين و مختبرات و مؤسسات علمية و بحثية لانها قد ادركت أن مصيرها في مختلف جوانبه مرتبط اساسا بعطاء هؤلاء العلماء و تلك المؤسسات العلمية .

و في الحقيقة أن و تيرة تبني و تعميم المعارف الجديدة هي التي تشكل الآن المعيار الصحيح للتمييز بين الدول المتطورة و الدول المتخلفة، و بمعنى آخر ما يوصف بالفجوة التقنية (اي التكنلوجيا) ليس سوى مسألة فروق في مستوى البحث العلمي والتطوير و الجهود التي تبذل في هذا المضمار . فهناك ست دول هي : الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفيتي و اليابان و المانيا و فرنسا و بريطانيا تحتكر (٨٥ ٪) من مجموع الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي و التطوير ، تعود منها (٣٥ ٪) للولايات المتحدة (١) و تصر الدول المتطورة على بقاء استمرار هذه الفجوة أكثر من اية فجوة اخرى.

إذا، يشكل العلم و تطبيقاته ، اليوم ، العامل الجوهري لتقدم الشعوب ورخائها، و لم يعد احدا يجهل ذلك. و لكن ماقد يجهله البعض هو نوع الرابطة بين ظاهرتي التقدم التقني و التقدم الاقتصادي ، بل و قد يجهل ايضا نوع الرابطة بين العلم و التقنية (التكنلوجيا)، و كذلك اثر التقدم التقني و التقدم الاقتصادي، بل و قد يجهل ايضا نوع الرابطة بين العلم و التقنية (التكنلوجيا) ، و كذلك اثر التقدم التقني على توزيع الدخل بين عاملي الانتاج الاساسيين (العمل و رأس المال) . فكل هذه المسائل لازالت تحتاج للمزيد من التوضيح ، لذا رأينا ان نساهم في ذلك بهذا البحث المتواضع ، آملين أن نتمكن من تعميق الفكرة في بحوث لاحقة، ان شاء الله . و سنعالج هنا النقاط التالية :

- مفهوم التقدم التقني
- منشأ التقدم التقني

- دور التقدم التقني في النمو الاقتصادي
- دور التقدم التقني في توزيع الدخل

أولا - مفهوم التقدم التقني .

يعتبر دمج التقدم التقني في النظرية الاقتصادية حديثا بعض الشيء (٢). ويعود الفضل في ذلك إلى المكتب القومي الامريكي للبحث الاقتصادي، الذي اثبتت دراساته أن المعدل التاريخي للنمو الاقتصادي/لامريكي كان اعلى مما يسمح به نمو مدخلات العملية الانتاجية من العمل و رأس المال، اي ان هناك عوامل اخرى ، الى جانب العمل و رأس المال قد ساهمت في هذا النمو الاقتصادي (عكس النتيجة التي توصل لها كوب و دوغلاس) و قد جمعت هذه العوامل منذ ذلك الوقت (الخمسينات من هذا القرن) تحت اسم « التقدم التقني » فماهو التقدم التقني ؟

يعني التقدم التقني بمفهومه الضيق تطور العلوم الاساسية و تطبيقاتها في مجال الانتاج. كما يعني بمفهومه الواسع كل ما من شأنه ان يرفع من مستوى الانتاجية و يزيد في الناتج. فبهذا المعنى الاخير يعرفه الاقتصادي الفرنسي ليونل استولرو (٣) حين يقول ((التقدم التقني هو كل الآثار التي تؤدي إلى زيادة الانتاج القومي مع ثبات عوامل الانتاج الاخرى (العمل رأس المال) من الناحية الكمية)). و يعني التقدم حسب هذا المفهوم مجموعة التحسينات التي تطرأ على عوامل الانتاج المادية و على بنية الاقتصاد الوطني ككل (تركز المنشآت في وحدات اقتصادية أكثر فعالية، و تحسين معدلات التبادل التجاري الخارجي بفضل الانتقال من الانتاج الزراعي إلى الانتاج الصناعي). و يقيم لنا استورلو أهمية تعريفه للتقدم التقني بالقول ان الخاصة الاساسية لهذا التعريف تتجلى في كونه ((يظهر ان الاقتصادي سيبحث عن تحليل هذه الظاهرة لا من خلال اسبابها الكثيرة العدد و التي لا يعرف عنها إلا القليل، بل يبحث عنها من خلال آثارها الاجمالية على النمو)) (٤).

و يبقي التقدم التقني بمفهومه الضيق (تطور المعرفة و التكنلوجيا) هو اساس كل تقدم اقتصادي و اجتماعي في المدى البعيد، إذ لو لا الاختراعات العلمية و التقنية لما وصلت البشرية جمعاء إلى ماهي عليه من تطور. و اذا انتقلنا الى المستوى الاقتصادي، نجد انه بدون استخدام الآلات ، كان النمو الاقتصادي سيبقى مرهونا بمعدل تزايد السكان العاملين أو/و بطالة أوقات عملهم، كما كان عليه الحال عشية الثورة الصناعية الاولى (١٧٨٠ - ١٨٨٠) . كما يسمح التقدم التقني بمفهومه الضيق بتغيير بنية الانتاج

كالانتقال من الزراعة الى الصناعة، و ما يرافق ذلك من تطور في الانتاجية الاجتماعية ويسمح كذلك بخلق سلع جديدة و بالتالي اشباع حاجات جديدة فيتطور بذلك الاقتصاد والمجتمع .

و غالبا ما يتم في هذا المجال (مجال اثر التقدم التقني علي النمو الاقتصادي) التمييز بين نوعين من التقدم التقني بمعناه الضيق هما : (الاختراع) و (الابتكار). و يقوم هذا التمييز عادة على أساس الدور الذي يقوم به كل منهما في عملية النمو الاقتصادي، حيث يرى البعض ان المعرفة العلمية (اي الاختراع) تشكل شرطا ضروريا لكل نمو اقتصادي، و لكنه غير كاف . و الدليل على ذلك هو ان البلدان النامية تستطيع اليوم أن تأخذ ماتشاء و بحرية من مخزون المعارف النظرية المتراكمة عبر العصور . و مع ذلك تظل استفادتها منها في المجال التطبيقي محدودة جدا . و يعني ذلك ان الاختراعات العلمية تخلق الامكانات التقنية لتطور الاقتصاد، و لكن تحول هذه الامكانات الى واقع يتطلب اتخاذ القرار و الاستعداد للمخاطرة ، و هنا يأتي دور الابتكار . و يأخذ الابتكار الاشكال التالية :

- انتاج سلع جديدة لم يتعود عليها المستهلك بعد .
- استخدام وسيلة جديدة في الانتاج لم تستخدم من قبل .
- فتح اسواق جديدة لتصريف المنتجات .
- تسخير العلم في اكتشاف مصادر جديدة للمادة الاولية اللازمة للصناعة .
- خلق تنظيمات ادارية جديدة من شأنها التنظيم المحكم للعملية الانتاجية

أما دافع المبتكر أو المستحدث فهو تحقيق الارباح ((إذ بدون النمو الاقتصادي تنتفي الارباح ينتفي النمو الاقتصادي)) . و يستنتج من ذلك ان المحرك الاساسي لعملية النمو هو ((الابتكار)) و ليس ((الاختراع)) اذا ((يمكن للمخترعات من حيث هي مخترعات ان لا تولد ابتكارا و ان لاتكون لها نتائج اقتصادية . ان الابتكار في ذاته هو العامل الداخلي المنهي المستقل الذي يسمح للحياة الاقتصادية باجتياز دارات متكررة)) (٥) ولكن يرى بعض الاقتصاديين انه لاينبغي الذهاب بعيدا في مسألة التمييز بين الابتكار والاختراع لان العلاقة بينهما وطيدة : فمن ناحية يقود البحث عن تقنيات جديدة أي البحث التطبيقي أكثر فأكثر إلى الحاجة إلى الاكتشافات العلمية (اي اجراء بحوث اساسية) . و من ناحية اخرى قد تأتي الاكتشافات العلمية المحضة كنتيجة للبحوث التطبيقية و كمثال على ذلك يذكر ان العالم الفرنسي (باستور) قد توصل إلى اكتشافاته

العلمية عبر ابحاثه التطبيقية المتعلقة بالتخمر ، إذ ادت اعماله حول المشكلات التقنية لصنع الجعة (البيرة) و حماية دود الحرير إلى تفسير عملية العدوى و دور الجراثيم في ذلك;

و خلاصة القول ان كلا من الاختراع و الابتكار يشكل سندا للآخر أي انه توجد بينهما علاقة جدلية يشكل المجتمع المجال الحيوي الذي تتفاعل فيه .

ثانيا : منشأ التقدم التقني

حتى أوائل الخمسينات كان الاقتصاديون ينظرون إلى التقدم التقني كعامل انتاج (هابط من السماء) (٧) بمعنى ان الانتاج يمكن ان يستمر في النمو مع الابقاء على حجم المدخلات من العمل و رأس المال ثابتة . و هذا شيء يستحيل في المدى البعيد خاصة بعد ان تكون الاستفادة الكاملة من الطاقات الانتاجية القائمة فعلا قد تحققت وهذا مادفع بالاقتصاديين إلى البحث عن حقيقة مايسمى محاسبيا ب ((العامل المتبقى)) المرادف لمفهوم التقدم التقني فوجدوا انه يتكون اساسا من ثلاث مركبات هي :

- التقدم التقني المندمج او المتجسد في رأس المال
- التقدم التقني المندمج او المتجسد في العمل
- التقدم التقني المتمثل في تحسين تنظيم الانتاج

و يعنى الاندماج هنا وجود دعامة مادية يستند عليها التقدم التقني حتى تظهر آثاره المتمثلة في زيادة الانتاج و بالتالي تسريع و تيرة النمو الاقتصادي فالتقدم التقني المندمج في العمل يعني تحسين نوعية اليد العاملة بفضل التربية و التعليم و التأهيل المهني و ما ينتج عن ذلك من تحسين نوعية الانسان و نوعية عمله فتزداد انتاجيته و يزداد بالتالي الانتاج الكلي للوحدة المنتجة (المنشأة أو الاقتصاد الوطني).

و هذه الحقيقة قد ادركها الاقتصاديون منذ بداية علم الاقتصاد و حتى اليوم فقد قال آدام اسميث (٩) ((أن اقتناء الفرد للكفاءة الشخصية بمثابرته على التعليم و التدريب عادة ما يكلف أموالا تعتبر بالفعل رأس مال ثابت و محققا للشخص الانساني، فهذه الكفاءة الشخصية تؤلف جزءا من المجتمع الذي ينتمي اليه كما تؤلف جزءا من ثروته الشخصية)) و هذا ايضا هو رأي الاقتصاديين المعاصرين إذ يرى جاكوف فينير ان النفقات التي يقوم بها الاشخاص او الدولة لتحسين نظام الغذاء و الحالة الصحية ومستوى الثقافة يمكن ان تكون اكثر انتاجافي المدى البعيد من أية استثمارات أخرى ومن هنا جاء مصطلح (رأس المال البشري) الذي يتردد ذكره كثيرا في ادبيات التخلف

و التنمية.

أما التقدم التقني المندمج في رأس المال فيعني الاستثمار الجديد الذي يسمح باستخدام تقنيات جديدة فكل تقنية جديدة تستلزم آلات جديدة و بالتالي استثمارا جديدا و يعني ذلك انه اذا تم اختراع ما و لم يكن رأس المال متوفرا لوضعه موضع التطبيق في مجال الانتاج فإن هذا الاختراع لن يكون له اي اثر على النمو الاقتصادي فأثر التقدم التقني على عملية النمو الاقتصادي في هذه الحالة يمر عبر قناة رأس المال .

في حين ان التقدم التقني المستقل عن التطور الكمي لعوامل الانتاج الاخرى يتمثل في امكانية زيادة الانتاج دون اللجوء إلى القيام باستثمارات رأسمالية جديدة وهذا النوع من التقدم التقني يرجعه بعض الاقتصاديين إلى الاستخدام الامثل للطاقة الموجودة و إلى تحسين الادارة التجارية و تحسين شبكة توزيع المنتجات و العمل الجماعي في حين يرجعه البعض الآخر منهم إلى مايسمى بعامل (التعلم بالممارسة)

إن هذا المفهوم الاخير للتقدم التقني قد ادخله الى التحليل الاقتصادي كارل آرو (١٠) عام ١٩٦٢، و مفاده أنه يمكن أن يتزايد الانتاج حتى مع بقاء العوامل المؤثرة فيه ثابتة كالاستثمار المادي و البشري و التقنيات المستخدمة في الانتاج فكيف تتم اذا زيادة الانتاج ؟ يبدو من نظرية كارل اورو في هذا الصدد ان الزمن وحده (اي مرور الوقت على عملية الانتاج) هو المسؤول عن تلك الزيادة الحاصلة في الانتاج و يدعم اورو وجهة نظره هذه بمثال مأخوذ من تطور صناعة الطيران الآمريكية : حيث اتضح من دراسته لهذه الصناعة ان عدد ساعات العمل الضرورية لانتاج الطائرة الواحدة كان يتناقص بانتظام مع تزايد عدد الطائرات المنتجة و قد فسر ذلك بتوفير الوقت الناتج عن اكتساب العمال للمهارة من خلال الممارسة و ليس عبر التكوين المهني و يستنتج من ذلك ان التقدم التقني (داخلي المنشأ) و ليس (هابطا من السماء) كما كان يعتقد فكلما انتج المجتمع اكثر كلما اكتشف اكثر و اصبح من جديد اكثر قدرة على الانتاج و لاشك لدينا ان غياب هذا التفاعل بين المعرفة العلمية و التقنية و بين الممارسة العملية في البلدان النامية يفسر إلى حد كبير انحسار النمو الاقتصادي في هذه البلدان رغم الجهود الكبيرة التي بذلت حتى الآن في مجال العلم و الانتاج كل على حدة و هذا يقودنا إلى التساؤل عن حقيقة مساهمة التقدم العلمي و التقني الذي تعرفه الانسانية حاليا في تنمية هذه البلدان .

ثالثا : دور التقدم التقني في النمو الاقتصادي

يتم تقدير اثر التقدم التقني على النمو الاقتصادي بطريقة (الناتج المتبقي) اي

ما يتبقى من الناتج بعد طرح مساهمة رأس المال و العمل فيه . و في هذا المجال قام الاقتصادي الامريكي (ادوارد دينيزون) بدراسة لعوامل نمو الاقتصاد في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (١٩٠٩ – ١٩٥٧) فوجد ان مساهمة الارض كانت صفرا في حين كانت مساهمة رأس المال في هذا النمو ١٩ ٪ و مساهمة رأس المال البشري (أي قوة العمل المحسنة بفضل التكوين) في حدود ٥٧ ٪ و ما تبقى من متوسط معدل النمو المعني يرجع الى رفع الانتاجية الاجتماعية بفضل اقتصاد الحجم و تقدم المعارف. اي أن مساهمة التقدم التقني بمعناه الواسع الذي مر معنا سابقا ، قد بلغت (٨١ ٪) . (١١) وتأكيدا للفكرة ذاتها (أي فكرة الدور الهام للتقدم التقني في النمو الاقتصادي) يقول تيرابيز نيكوف ((إن استثمار روبل واحد في زيادة وسائل الانتاج من معدات و آلات وابنية تؤدى إلى زيادة في الدخل القومي مقدارها (٠,٢١) روبل، بينما استثمار هذا الروبل في البحوث العلمية و تطبيقاتها ، يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي مقدارها اربعة اضعاف)) (١٢).

و لا شك ان هذه الارقام تقريبية لأن النمو الاقتصادي يأتي في الواقع كمحصلة نهائية لتفاعل عوامل الانتاج فيما بينها خلال العملية الانتاجية و عندما يقوم الباحث بتثبيت جميع العوامل عدا العامل الذي يريد دراسته يكون بذلك قد اسقط من الحساب مسألة التفاعل تلك. تضاف إلى ذلك مسألة دقة المعطيات الاحصائية المستخدمة في الدراسة، و مدى واقعية الفرضيات التي تم على اساسها بناء النموذج المستخدم في عملية التقدير . ناهيك عن ان عملية النمو الاقتصادي ذاتها هي عملية معقدة تلعب فيها عوامل اخرى غير مادية دورا لا يستهان به و ان ا ستحال تكميمه و نذكر من هذه العوامل غير المادية : روح الانضباط و المثابرة على العمل و السعي الدائم لتحسينه والرغبة في الانجاز و روح التضحية و الاقدام و غيرها من العوامل الاجتماعية – الثقافية التي يستحيل بدونها تحقيق اي تقدم اقتصادي .

و على الرغم من جميع التحفظات المذكورة اعلاه ، فإنه يمكن القول بالاعتماد على البحوث الجادة المتعلقة بموضوع هذا البحث ان التقدم التقني يساهم الآن في المتوسط بما لايقل عن (٥٠) بالمئة في معدلات النمو السنوية التي تحققها الاقتصادات المتطورة ، و لكن دوره (اي دور التقدم التقني) في الاقتصادات النامية لازال محدودا وذلك لعدة اسباب نذكر منها على المستوى المحلي : نقص استخدام الطاقة الانتاجية القائمة فعلا، و سوء الادارة و هدر الوقت و انفصام العلاقة بين المعرفة و الممارسة كما

تذكر منها على المستوى الدولي : احتكار البلدان المتقدمة للتكنلوجيا و عجز البلدان النامية مجتمعة عن خلق تكنلوجيا خاصة بها ، سواء كان ذلك في المجالات التي تختلف فيها ظروف هذه البلدان عن ظروف البلدان المتطورة ، فالتقنية المستخدمة لرأس المال مثلا قد لاتكون مناسبة لبلدان تعاني من البطالة الظاهرة و المقنعة يضاف إلى ذلك ان الثورة العلمية – التقنية الحالية، على الرغم من الامكانات الواسعة التي توفرها لنمو البلدان الدول النامية، فانها قد لحقت بهذه البلدان بعض الاضرار المتمثلة في الاختراعات والابتكارات المدخرة للمواد الاولية التي يعتمد معظم البلدان النامية على تصديرها إلى الدول الصناعية لتمويل تنميته الاقتصادية و الاجتماعية ، كما ضاعف من خطورة ذلك منافسة المواد الاولية التركيبية لصادرات هذه البلدان في السوق العالمية .

و خلاصة القول في هذا المجال (اي مجال دور التقدم التقني في النمو الاقتصادي) ان التقدم التقني يشكل الآن العامل الاساسي في النمو الاقتصادي للبلدان المتطورة في حين انه ليس كذلك بالنسبة للبلدان النامية لان هذه البلدان لم تستخدمه بعد بصورة مثلى للأسباب المذكورة اعلاه.

رابعا : أثر التقدم التقني على توزيع الدخل

في الحقيقة انه منذ اختراع الآلة اصبح هناك منافس للعمل اليدوي و بالتالي أصبح هناك احتمال فقدان بعض العاملين لعملهم . و كان ريكاردو (١٧٧٢ – ١٨٢٣) أول من فكر في هذه المسألة تفكيرا منهجيا (١٣) ، حيث اعتقد في المرحلة الاولى من تفكيره أن التقدم التقني (استخدام الآلات في العملية الانتاجية) لن يؤثر على توزيع الدخل بين العمال و الرأسماليين على اساس ان العمال يستفيدون في النهاية من مكننة الانتاج ذلك ان هذه المكننة و ان ادت في البداية الى الاستغناء عن بعض العاملين (أي التوفير في العمل) فانها لن تلبث ان تعيدهم من جديد إلى اعمالهم ، لان المكننة تؤدي إلى وفرة الانتاج و بالتالي الى تخفيض التكاليف فالاسعار، الامر الذي سيرفع من سوية (الطلب الفعال) على السلع فتزداد بذلك الحاجة إلى استخدام المزيد من العمال لتلبية هذا الطلب ، لكن ريكاردو ، قد تراجع عن هذا الرأي في مرحلة لاحقة من تفكيره (١٤) واعتبر ان التقدم التقني ليس حياديا ازاء مسألة التوزيع، لأن الرأسماليين و العمال لم يعودوا يستفيدون بنفس الدرجة من ادخال الآلة في عملية الانتاج ، فالارباح تستمر في التزايد مع تطور التقنية ، في حين تتراجع مخصصات الاجور بسبب تناقص الطلب على اليد العاملة . و لكن يرى هارود (١٩٠٠ – ١٩٧٨) (١٥) ان التقدم التقني يؤدي من ناحية

إلى زيادة فعالية عامل العمل و بالتالي الى زيادة الانتاج دون الحاجة الى استخدام عاملين جدد. و يؤثر ذلك سلبا على مقدرة العمال على الحفاظ على حصتهم من الناتج القومي (بفعل قانون الندرة) . و لكن من ناحية اخرى يؤدي هذا التقدم التقني إلى رفع الناتج الحدي للعمال الذين يعملون فعلا.

و لكي يتم تصريف هذا الناتج المتزايد لابد من رفع معدلات الاجور بنفس معدل ارتفاع الانتاجية الحدية للعمل ، مما سيؤدي بدوره الى الابقاء على حصة العمل في الناتج الكلي ثابتة و هذا هو معنى حياد التقدم التقني عند هارود من ناحية توزيع الدخل .

أما مفهوم حياد التقدم التقني (اي عدم انحيازه لهذا العامل أو ذاك من عوامل الانتاج فيما يتعلق بتوزيع الدخل) فيتمثل في توفيره لرأس المال . فالتقدم التقني عندما يؤدي الى تحسين نوعية رأس المال التقني يبدو و كأنه زاد من حجمه و لتوضيح ذلك سننتقل الى الاقتصاد الجزئي : لنتصور رأسماليا راغبا في استبدال رأسماله التقني المتقادم بسبب التقدم التقني ذاته ، و لنفترض أنه قانع بحصته من السوق و بالتالي لايفكر في توسيع مشروعه . فعندما يتوجه هذا الرأسمالي إلى سوق السلع الانتاجية، لتحقيق الغرض السابق (أي تجديد رأس المال التقني) يلاحظ أن بإمكانه الحصول على تجهيزات لها نفس الطاقة الانتاجية التي كانت لتجهيزاته السابقة و بتكلفة أقل : (ويعود ذلك إلى أن منتجي وسائل الانتاج قد تمكنوا من تخفيض تكاليفهم بفضل التقدم التقني) وبذلك يكون قد حصل لديه وفر في رأس المال المالي ، فإذا فضل الآن أن يستثمر كل قيمة رأس ماله السابق (مخصصات الاهتلاك او الاندثار) – وهذا اقرب الى الواقع – فان الطاقة الانتاجية لمنشأته سترتفع دون ان تترتب على ذلك اية نفقة رأسمالية اضافية . كما سيضطر في نفس الوقت الى استخدام عمال جدد لتشغيل هذه الطاقة . و يكون التقدم التقني بذلك قد خدم الطرفين (الرأسماليين و العمال) على حد سواء .

لقد افترضنا في المثال السابق أن صاحب المشروع كان مرغما على تجديد تجهيزاته لا لانها لم تعد صالحة للإستعمال بل لان استخدامها لم يعد اقتصاديا بالمقارنة مع التقنية الجديدة التي يستخدمها منافسوه ، و قصدنا من وراء ذلك اظهار ان التقدم التقني له اثرين متناقضين على رأس المال ، فمن ناحية يزيد التقدم التقني من الحاجة الى رأسمال ، و ذلك بتسريعه للاهلاك (الاندثار) المعنوي لرأسمال التقني القائم فعلا و من ناحية اخرى ، يقلل من الحاجة اليه بتخفيضه لاسعار و سائل الانتاج و ايجاده لطرق انتاجية لا تحتاج الى الكثير من رأس المال . و تنتج عن ذلك صعوبة كبيرة في الحكم

بصورة مطلقة على التقدم التقني بانه مستخدم او موفر لرأس المال . فكل شيء في هذا الصدد يتوقف على المحصلة النهائية للأثرين السابقين .

و لكن الظاهرة الاكثر اهمية هي ظهور تقنيات جديدة موفرة للعمل و رأس المال في آن واحد . و كمثال على ذلك، يذكر أن زيادة حجم وحدات الانتاج في المحطات الحرارية قد تمت دون الحاجة الى زيادة مدخلاتها من العمل و رأس المال في آن واحد. فإذا ادت التقنية الجديدة الى تقليص الحاجة الى العمل و رأس المال بنفس النسبة قيل عنها انها محايدة بمفهوم (هيكس) للحياد . اي أن حياد التقدم التقني عند (هيكس) يترك النسبة بين رأس المال و العمل (اي الكثافة الرأسمالية أو تقنية الانتاج) ثابتة قبل و بعد التقدم التقني و كذلك النسبة بين معدلات تعويضاتهما (معدل الاجر / معدل الفائدة) و يعني ذلك اقتصاديا أن الرأسمالي لا مصلحة له في احلال رأس المال محل العمل أو العكس طالما أن ذلك لن يجلب له اي ربح اضافي .

يبقى ان نشير هنا الى ان النظرية الاقتصادية الماركسية ، ترفض المفاهيم السابقة لحياد التقدم التقني فيما يتعلق بتوزيع الدخل ، لان عملية التوزيع تتحكم فيها عوامل غير العوامل التقنية ، و بصورة خاصة الملكية على وسائل الانتاج فمن يمتلك وسائل الانتاج هو الذي يمتلك الناتج . و بالتالي فإن اثر التقدم التقني على عملية توزيع الدخل تختلف من نظام اجتماعي لآخر . فالتقدم التقني في ظل النظام الرأسمالي منحاز و منحاز جدا لانه لا يحمل للعمال إلا البطالة و زيادة شدة العمل . ذلك ان الرأسماليين يحاولون دائما الاستغناء عن العمال بادخال التقنيات الموفرة للعمل في عملية الانتاج و ذلك بهدف تكوين ((جيش العمل الاحتياطي)) الذي يستخدم للضغط على العمال حتى لايطالبون بزيادة اجورهم. و ان كانت النظرية الماركسية تتوصل في التحليل النهائي الى ان الرأسماليين ، باستمرارهم في احلال رأس المال محل العمل ، في العملية الانتاجية ، انما يحفرون قبورهم بايديهم لانهم يمهدون بذلك (لا ارادیا طبعا) للثورة الاجتماعية على النظام الرأسمالي و الانتقال الى الاشتراكية ، حيث يصبح التقدم التقني في مصلحة الجميع ، ولكن لا ينبغي – في رأينا – الانتظار حتى بلوغ هذا الهدف (الاشتراكية) لكي تتحقق العدالة في التوزيع ، خاصة في البلدان النامية التي تعتبر فيها هذه المسألة ، مسألة ملحة لشدة التفاوت الطبقي ، بل ينبغي تبني سياسات توزيع تراعي في آن واحد تحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة الانتاجية ، اذ يستحيل تحقيق الهدف الاول بمعزل عن تحقيق الهدف الثاني و تجربة ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتي مثال حي على ذلك و

كذلك تجارب بعض البلدان النامية التي كانت مهتمة بتحسين التوزيع .

الهوامش

(١) – مطيع المختار ((نقل التكنلوجيا في البلدان العربية ، اجراء تنموي أم اداة للتبعية مجلة المستقبل العربي ، العدد (٥٥) ابريل ١٩٨٩ ص ٨١

(٢) – Abdelkader Sid'Ahmed, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R) (Alger : O.P.U, 1989) T.1 P. 226

(٣) – Lionel Stoleru, l'équilibre et la croissance économique (Paris:Dunod, 1978)

(٤) – Ibid. P. 367

(٥) ارنولد هيرتجيه ، الاقتصاد و التقدم التقني ، ترجمة يوسف ابي فاضل (بيروت : عويدات ١٩٨٣) ص : ٥٠ – ٥١

(٦) – فلادمير كورغانوف و آخرون ، البحث العلمي، ترجمة يوسف ابي فاضل (بيروت ، عويدات ١٩٨٣) ص : ٥٠ – ٥١

(٧) – Philippe Aydalot, Essai sur la théorie de developpement économique (Paris : Cujas, 1971) P. 16.

(٨) – Ibid. P. 21

(٩) – غادة قضيب البان ((التعليم مشروع اقتصادي)) مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٦) ابريل / نيسان ١٩٩١ ص : ٦٢

(١٠) – Karl Arrow " The economic implication of learning by doing " in Revue economic Stud. Vol. 23 n° 86(1962) p. 155 Cité par Aydalot Op. Cit. P. 21

(١١) – Edward Denison "The source of Economic growth in the United States : commitee for economic development (1962) Cité par Pierre Maillet, la croissance economique Op.Cit. P. 82.

(١٢) – غادة قضيب البان ، مرجع سبق ذكره ص : ٧٠

(١٣) – ارنولد هيرتجيه ، مرجع سبق ذكره ص : ٢٢٨ – ٢٢٩

(١٤) – نفسه

(١٥) – ز.ف.سوكولينسكي ، نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ،

ترجمة الدكتور عارف دليله (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠) ص : ٨٨

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- المختار، مطيع ((نقل التكنلوجيا في البلاد العربية ، اجراء تنموي ام اداة تبعية مجلة المستقبل العربي العدد (٥٥) ابريل ١٩٨٩ .

- تشينري ، هوليس و آخرون ، النماء و اعادة توزيع الدخل ، ترجمة صلاح الدين برمدا (دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٨).

- سوكولينسكي ، ف. نظريات التراكم في الاقتصاد السياسي البرجوازي ، ترجمة الدكتور عارف دليلة (بيروت : دار الطليعة، ١٩٨٠)

- قضيب البان ، غادة ((التعليم مشروع اقتصادي)) مجلة المستقبل العربي العدد (١٤٦) ابريل/نيسان ١٩٩١ .

- كوركانوف ، فلادمير و آخرون ، البحث العلمي ، ترجمة يوسف ابي فاضل (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٨٣).

- هيرتجيه ، ارنولد ، الاقتصاد و التقدم التقني ، ترجمة انطوان حمصي (دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٥).

- هيرتجيه ، ارنولد ، الاقتصاد و التقدم التقني ، ترجمة انطوان حمصي (دمشق : وزارة الثقافة ، ١٩٨٥).

ثانيا - المراجع باللغة الاجنبية

- Arrow, Karl, "The économic implication of learning by doing " in Revue économic stud Vol 23 n° 86 (1962) .

- Aydalott, philippe, Essai sur la théorie du développement économique (Paris : Cujas, 1971) .

- Denison Edward, " The source of économic growth in the United States : Commitee for economic development (1962).

- Sid'Ahmed, Abdelkader economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.). (Alger : O.P.U., 1989) T. 1

- Stoleru Lionel, l'équilibre et la croissance économique (Paris Dunod, 1978).

- Poulon, Freddric, Macro-économic Approfondie (équilibre, déséquilibre, circuit) (Paris Cujas, 1981).

بسم الله الرحمن الرحيم

شرعية الجرائم و العقوبات في القانون الموريتاني

النعمة بن احمد زيدان دكتوراه السلك الثالث في القانون الخاص
استاذ القانون الخاص بجامعة نواكشوط .

بادئ ذي بدء نشير الى ان مشرعنا الموريتاني لوكرس هذا المبدأ و لم يناقضه لما كان هناك داع لبحث هذا الموضوع ، و لكن لان المشرع أخذ بالمبدأ و لم يأخذ به في ذات الوقت أو أخذ به وناقضه لا جل ذلك كان من الضروري بحث هذا الموضوع حتى نتبين الثغرات و نزيل التناقضات وسنعالج موضوعنا في مبحثين اثنين : مبحث اول نحدد فيه مفهوم شرعية الجرائم و العقوبات، و مبحث ثان نبين فيه موقف المشرع الموريتاني من هذا المبدأ

المبحث الاول :

مفهوم شرعية الجرائم و العقوبات

يقصد بشرعية الجرائم و العقوبات حصر مصادر التجريم و العقاب في نصوص القانون (١) بمعنى ان المشرع وحده هو الذي يملك صلاحية تحديد الجرائم و العقوبات و من ثم فانه ليس بمقدور القاضي ان يعاقب على فعل غير مجرم و لا معاقب من قبل المشرع مهما كانت ذريعة القاضي إلى ذلك التجريم و العقاب (٢) و مهما كان الفعل مناقضا للعدالة و الاخلاق أو ضارا بالمجتمع أبلغ ضرر (٣)

و تحديد الجرائم و العقوبات في نصوص قانونية مكتوبة معلومة يجعل المواطن على علم بحدود حريته في العمل و التصرف كما يجعل الدولة على بينة من الصلاحيات المخولة لها في مكافحة الاجرام (٤)

و على ذلك فان من ياتي فعلا لم يجرمه القانون فإنه يظل بمنأى عن المساءلة الجنائية ، لأن الاصل في الافعال الاباحة طالما انه لاوجود لنص جزائي يجرم و يعاقب فلا محل للمساءلة الجزائية (٥)

و لم يك هذا المبدأ معروفا في التشريعات القديمة (العراق القديم ، الفراعنة ، الرومان) بل كان حاكم المدينة أو القاضي يحدد الجرائم و العقوبات بحسب ما يراه مناسبا (٦)

غير ان شريعتنا الاسلامية الغراء كرسته منذ مايربو على اربعة عشر قرنا قال تعالى في سورة الاسراء « و ماكنا معذبين حتى نبعث رسولا »(٧) و قال في سورة القصص « و ما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في امها رسولا يتلو عليهم آياتنا » (٨) و قال في سورة النساء « ليلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل »(٩)

من هذه الآيات نتبين ان الشريعة الاسلامية اخذت بمبدأ شرعية الجرائم و العقوبات لكنها لم تطبقه على نسق واحد (١٠) ففي جرائم الحدود و القصاص يطبق المبدأ حرفيا بمعنى أن النصوص الجزائية في مجال الحدود و القصاص لم تترك للقاضي أية سلطة في مجال تقدير تقدير العقوبة فالسرقة مثلا إذا ثبتت فإن القاضي يوقع على الجاني عقوبة القطع و لا يملك ان يعاقبه بعقوبة غير تلك المقررة شرعا

اما في جرائم التعازير(١١) فإن مبدأ الشرعية يطبق بطريقة مرنة بمعنى ان للقاضي سلطة تقديرية في تقدير العقوبة لكن وفق الضوابط التالية :

١ – أن يكون الهدف من العقوبة الزجر و التأديب لا الانتقام و التشفي

٢ – أن تكون العقوبة من جنس ماتبيحه الشريعة الاسلامية في عقوباتها

٣ – أن لا يبلغ العقاب في التعزير مقدار عقوبة من العقوبات المقدرة في جرائم الحدود و القصاص و هذا الشرط مختلف فيه « قال الشافعية و الحنابلة معنى ذلك ان مافي جنسه حد لا يبلغ به حد جنسه اما ما ليس في جنسه حد فليس له غاية ينتهي اليها إلا اجتهاد القاضي »(١٢)

و بخصوص التشريعات الوضعية فإن اول وثيقة قانونية اعتمدت مبدأ الشرعية هي وثيقة العهد الاعظم(١٣) الذي منحه الملك جون الانجليزي إلى رعاياه ١٢١٥ و نقله المهاجرون الانجليز إلى امريكا الشمالية و كرسه اعلان الحقوق الامريكي لسنة ١٧٧٤ ثم بعد ذلك أخذ به اعلان حقوق الانسان و المواطن الفرنسي(١٤) لسنة ١٨٨٩. كما اقره الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ في مادته التاسعة حيث قضى بأنه « لا يدان اي شخص من جراء فعل او ترك الا اذا كان ذلك يعتبر جرما و فقا للقانون الوطني و الدولي وقت ارتكابه و كذلك لاتوقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجب توقيعها وقت ارتكاب الجرم ».

هكذا اذن نلاحظ ان المبدأ كرس في بعض التشريعات منذ اواخر القرن الثامن عشر و ان كانت الدعوات الفقهية إلى الاخذ به قد سبقت ذلك و هكذا فقد لاحظ الفيلسوف الايطالي بكاريا، و هو من اعمدة المدرسة التقليدية، ان تعسف القضاة في مجالي التجريم و

العقاب يعود الى عدم وضوح الحد الفاصل بين ماهو مباح و ما هو غير مباح و اقترح ان لايواخذ الانسان، جنائيا عن فعل لم ينص عليه القانون مسبقا و أن لاتنزل بالانسان عقوبة غير تلك التي نص عليها القانون (١٥)

و قد اخذت معظم التشريعات الحديثة بهذا المبدأ(١٦) و منها المشرع الموريتاني لكن موقف المشرع الموريتاني يختلف عن بقية التشريعات:

المبحث الثاني

موقف المشرع الموريتاني من شرعية الجرائم و العقوبات

ان المشرع الموريتاني قد كرس هذا المبدأ في اسمى وثيقة قانونية هي الدستور فقد نص الدستور الموريتاني لسنة ١٩٩١ في الفقرة الثانية من المادة (١٣) منه على انه « لا يتابع احد او يوقف او يعتقل او يعاقب إلا في الحالات و طبق الاجراءات التي ينص عليها القانون » كما نص المشرع في المادة (٤) من القانون الجنائي ذي الرقم ١٦٢-٨٣ على انه « لا عقوبة على المخالفة او الجناية إلا بمقتضى نص قانوني سابق على ارتكابها » و نحن نعتقد ان هذه المادة واضحة و لاتحتاج الى تفسير و لاجل ذلك فهي في ذاتها لا تثير اشكالا إنما الاشكال يكمن فيما اذا اردنا مقارنتها ببقية مواد المدونة فإذا قارناها مثلا بمقتضيات المادة (٤٤٩) من القانون الجنائي الموريتاني التي تنص على ان « جميع القضايا التي لم تنظم بهذا القانون تبقى خاضعة لمقتضيات الشريعة الاسلامية » لوجدنا ان بينهما تناقض بين . و بيان ذلك : أن القانون الجنائي الموريتاني حينما زاوج في تقسيم الجرائم بين الشريعة و القانون (١٧) و حينما نص على جرائم الحدود و القصاص و عاقبها بالعقوبات المقررة لها وفقا للشريعة الاسلامية ، يبقى ان كل عدا ذلك يعتبر من الجرائم التعزيرية و هي متروكة لاولى الامر (المشرع) يقررون فيها مايشاءون باعتبارها جرائم تخضع للتغيير و التبدل تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية.

و لان الجرائم وفقا للمادة الاولى إما جنايات او جنح أو مخالفات، و لأن المادة (٤٤٨) من القانون الجنائي قضت بأن « مختلف درجات المخالفات و عقوباتها تحدد بمرسوم » لأجل ذلك أمكن القول بأن المخالفات يمكن تحديد درجاتها و عقوباتها بمراسيم صادرة عن مجلس الوزراء و مفهوم المخالفة لماقضت به المادة (٤٤٨) أعلاه ان الجنايات و الجنح لايمكن ان تقنن إلا بمقتضى نص صادر عن السلطة التشريعية .

على ذلك فالجنايات و الجنح لاتنظم إلا بقانون صادر عن السلطة التشريعية اما المخالفات

فيمكن تنظيمها بمراسيم صادرة عن السلطة التنفيذية .

إذا كان الامركذلك و انطلاقا من المادة (٤) و استدلالا بمقتضيات المادة (٤٤٨) فماذا بقي من الجرائم ، و لو تصورا مما يمكن الرجوع بشأنه إلى مقتضيات المادة (٤٤٩) ؟

إننا نعتقد ان هذه المادة تناقض المبدأ المقرر في المادة (٤) ، و أن المشرع لسنة ١٩٨٣ كان في غنى عن النص عليها فمجالها يمكن ان يكون في كل فروع القانون الاخرى (المدني ، التجاري ، العقاري ...) عدا القانون الجنائي الذي يكرس مبدأ شرعية الجرائم و العقوبات هذا من ناحية و من ناحية اخرى فإن بعض النصوص الجنائية قد صيغت بشكل تتسع معه للكثير من الوقائع (١٨) فلا حاجة معها الى التنصيص على المادة (٤٤٩) . هذا بالرغم من ان بعض الفقه يعتبر صياغة النصوص الجزائية بشكل فضفاض يعد تجريدا لمبدأ الشرعية من محتواه (١٩)

و على مايبدو فإن مشرع ١٩٨٣ الذي اعتمد في الكثير من نصوصه على القانون رقم ١٥٨ – ٧٢ بتاريخ ١٩٧٢/٧/٣١ اراد ان يجري تعديلا في المادة (٤٤٩) من قانون (١٩٧٢) التي كانت تنص على انه « في جميع المواد التي لم تنظم بهذا القانون و لكنها نظمت بقوانين و نظم خاصة (٢٠) فإن المحاكم الابتدائية و المحكمة العليا تستمر في نظرها » فاستبدل عبارة قوانين و نظم خاصة بعبارة تبقى خاضعة لمقتضيات الشريعة الاسلامية فأدى ذلك إلى التناقض المومأ اليه اعلاه.

على ذلك فإن المشرع الموريتاني مطالب بأن يزيل التناقض الحاصل بين مقتضيات المادتين (٤) و (٤٤٩) من القانون الجنائي . و في اعتقادنا انه لازالة هذا التناقض لابد من اتباع احد امرين : إما ان نلغي المادة (٤٤٩) و نبقى على المادتين (٤) و (٤٤٨) و إما ان نلغي هاتين الاخيرتين و نبقي على المادة (٤٤٩).

و الله الموفق

الهوامش :

(١) – محمود نجيب حسني شرح قانون العقوبات القسم العام ط ٦ ، ١٩٨٩ الناشر دار النهضة العربية بالقاهرة ص ٧٠

(٢) – تشيزاري بكاريا الجرائم و العقوبات ترجمة د/يعقوب محمد حياتي ط١ ، ١٩٨٥ الكويت الناشر مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ص ، ٣٢ ، ٣٣.

(٣) – محمود نجيب حسني مصدر سبق ذكره ص ٧١

(٤) – علي راشد القانون الجنائي المدخل و اصول النظرية ط٢، ١٩٧٤ الناشر دار النهضة العربية ص ١٤١

(٥) استاذنا د/احمد الكبيسي و د/محمد شلال حبيب المختصر في الفقه الجنائي الاسلامي ط١ ، ١٩٨٩ جامعة بغداد ص ٢٣

(٦) – ضاري خليل محمود الوجيزي شرح قانون العقوبات القسم العام ط١ دار القادسية للطباعة بغداد ص ٢٠

(٧) – سورة الاسراء الآية (١٥)

(٨) – سورة القصص الآية (٥٩)

(٩) – سورة النساء الآية (١٦٥)

(١٠) – أحمد الكبيسي و محمد شلال حبيب مصدر سبق ذكره ص ٢٤

(١١) – يعرف الفقهاء التعزير بأنه « عقوبة غير مقدرة تجب حقا لله تعالى أو لآدمي في كل معصية ليس فيها حد و لاكفارة » انظر د/ محمد سليم العوا: في اصول النظام الجنائي الاسلامي ط٢ ، دار المعارف ص ٢٥٩

(١٢) – أحمد الكبيسي و محمد شلال حبيب مصدر سبق ذكره ص ٣٧

(١٣) – أكرم نشأت ابراهيم ، الاحكام العامة في قانون العقوبات العراقي ط٢، ١٩٦٧ مطبعة اسعد بغداد ص ٤١

(١٤) – لقد نصت المادة (٨) من اعلان حقوق الانسان و المواطن (الفرنسي) على انه « لايعاقب أحد إلابناء على قانون صادر قبل ارتكاب الجريمة و مطبق على نحو قانوني »

(١٥) – انظر اتشيزاري بكاريا الجرائم و العقوبات مصدر سبق ذكره ص ٣٣ و انظر ايضا يوسف الياس ، الاحكام العامة في قوانين العقوبات العربية الجزء الاول ، المكتب

الدولي العربي لمكافحة الجريمة بغداد ١٩٧٣ ص ٨

(١٦) – و لنعط مثالا بالتشريعات التالية :

لقد نص قانون العقوبات الجزائري في المادة الاولى منه على انه « لاجريمة و لاعقوبة أوتدابير أمن بغير قانون » كما نص قانون العقوبات السوري في المادة السادسة منه على انه « لا يقضى بأية عقوبة لم ينص عليها حين اقتراف الجرم » كما نص قانون العقوبات العراقي في المادة الاولى منه على انه « لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه و قت اقترافه و لايجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون » و يكفي ان نحيل الى بقية التشريعات :

انظر المادة (٣) من قانون العقوبات الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ و انظر المادة (١) من قانون الجزاء الكويتي لسنة ١٩٦٠، و ايضا المادة (٣) من القانون الجنائي المغربي، و المادة (٢٩) من قانون العقوبات الثوري الفلسطيني لعام ١٩٧٩ و ايضا المادة (١) من القانون الجنائي التونسي ، و المادة (١) من قانون عقوبات سلطنة عمان رقم ٧٤/٧ بتاريخ ١٩٧٤ /٢/١٦

(١٧) – تنص المادة لاولى من القانون الجنائي الموريتاني على انه « تنقسم الجرائم إلى ثلاثة أنواع

١ – جرائم تعزير

٢ – جرائم حدود

٣ – جرائم قصاص أو دية

تعد مخالفة الجريمة التي يعاقب عليها القانون عقوبة المخالفة ، تعتبر جنحة الجريمة التي يعاقب عليها القانون بعقوبات تأديبية ، تعتبر جناية الجريمة التي يعاقب عليها القانون بعقوبات بدنية أو مخلة بالشرف »

(١٨) – مثال ذلك في تشريعنا الموريتاني المادة (٣٠٦) من القانون الجنائي التي تنص على انه « كل من ارتكب فعلا مخلا بالحياء و القيم الانسانية و انتهك حرمة من حرمات الله أو ساعد على ذلك و لم يكن هذا الفعل داخلا في جرائم الحدود و القصاص و الدية يعاقب تعزيرا بالحبس من (٣) أشهر إلى سنتين و بغرامة من (٥) آلاف أوقية إلى (٦٠) ألف اوقية ... »

(١٩) – سامي النصراوي ، النظرية العامة للقانون الجنائي المغربي ج ١ ، ط٢، ١٩٨٦ مكتبة المعارف الرباط الهامش (٢) ص ٤٦

(٢٠) – نحن نعتقد انه لاحاجة إلى التنصيص على القوانين و النظم الخاصة في الشريعة العامة لأن القوانين الخاصة واجبة التطبيق قبل الشريعة العامة كماهو معلوم فجرائم الانتخابات و جرائم المياه و الغابات و جرائم الجمارك ... كلها جرائم منظمة بقوانين خاصة و هي واجبة التطبيق لا لان المشرع نص عليها في المادة (٤٤٩) من الشريعة العامة و لكن لأنها قوانين و القاضي يطبق القوانين جميعها.

الاطار الفكري للتنمية الادارية

الدكتور رحيم عويد نغيمش
جامعة نواكشوط
كلية العلوم القانونية و الاقتصادية

يعتبر مفهوم التنمية الادارية من المفاهيم التنظيمية المستحدثة في الادارة و التنظيم الإداري في كل المجتمعات لأن الجهاز الاداري للدولة قد تخطى دوره التقليدي في الدفاع الخارجي و الامن الداخلي و جباية الضرائب إلى دور التنظيم الانتاجي الخاص بترشيد استخدام عوامل الانتاج و الحد من التلف و رفع مستوى الكفاءة الانتاجية التي اصبحت تحظى باهتمام الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، لأن وفرة الانتاج بالاضافة الى انها أحد وسائل تقدم المجتمعات الحديثة و زيادة دخلها القومي، فانها تعتبر معيارا لقياس الناتج القومي المستهدف تحقيقه من قبل الجهاز الاداري للدولة بوصفه ادارة تنمية (١).

و بناء على ذلك نشأت فكرة التنمية الادارية نتيجة للعوامل و المتغيرات التي سادت نظريات الادارة و التنظيم في مطلع القرن العشرين التي لاتستهدف تطوير اساليب العمل الاداري و تغيير سلوك المرظفين و العاملين في اجهزة الدولة فحسب ، بل انها تستهدف ترشيد استخدام عوامل الانتاج وزيادة الكفاءة الانتاجية (٢)

سنتناول بحث وتحليل مفهوم التنمية الادارية من خلال عرض الموضوعات التالية :

أولا : تعريف التنمية الادارية :
ثانيا : تداخل المفاهيم الادارية الاصلاحية :
ثالثا : أهداف التنمية الادارية :
رابعا : إعداد التنمية الادارية :
خامسا : تخطيط التنمية الادارية :

أولا : تعريف التنمية الادارية :

نظرا لأن جهود التنمية الادارية لاتقتصر على تطوير الادارة و التنظيم، و أساليب و اجراءات العمل الاداري، و تنمية و تطوير قدرات الموظفين و العاملين في اجهزة الدولة فقط ، و انما تشمل جهود التنمية الادارية تطوير و ترشيد اساليب استخدام عوامل

الانتاج حتى يصبح الجهاز الاداري للدولة قادرا على تنفيذ الخطط التنموية بوصفه ادارة تنمية .

و بناء على ذلك اختلف الكتاب و الباحثون الاداريون في تعريف التنمية الادارية فمنهم من عرفها « بتنمية مهارات و قدرات الموظفين في كافة المستويات الادارية حسب احتياجات العمل في اجهزة الدولة و وفقا للاساليب الحديثة في الادارة العامة » (٢)

و منهم من عرفها « بالنشاط المستمر الذي يتم و فق خطة طويلة الاجل تهدف الي توفير المديرين الأكفاء باعداد و تخصصات تتناسب مع المشروعات العامة خلال فترة زمنية محددة »(٤) و منهم من اعتبر التنمية الادارية « عملية تغيير موجه و منظم يهدف الى زيادة معرفة القيادات الادارية بطرق و اساليب الادارة العلمية و زيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في حل مايواجهها من مشاكل و رفع مستوى ادائها و تطوير سلوكها بما يحقق اقصى اسهام في نتائج التنمية الاقتصادية » (٥)

و منهم من اعتبر التنمية الادارية « عملية مدبرة و مجهودات مقصودة تتطلب التخطيط والاعداد و المتابعة »(٦)

نستخلص من هذه التعاريف المختلفة إن التنمية الادارية هي عملية تغيير شاملة ومستمرة تتناول النظم و التنظيم و اساليب العمل الاداري و سلوك المظفين و رفع مستواهم الاداري و القيادي من اجل تطوير الجهاز الاداري للدولة و الانتقال به من حالة التخلف إلى حالة التقدم حتى يكون قادرا على تحمل أعباء و متطلبات تنفيذ الخطط التنموية بوصفه ادارة التنمية .

و بناء على ذلك فإن التنمية الادارية تعنى :

١ – تغيير و تطوير النظم و التنظيم و اساليب العمل الاداري بصورة مستمرة في جميع اجهزة الدولة.

٢ – تنمية و تطوير القيادات الادارية و بخاصة التي تخطط و تتخذ القرارالاداري

٣ – تنمية و تطوير قدرات الموظفين و تغيير سلوكهم الاداري التقليدي حتى يصبحوا قادة المستقبل

٤ – بث الوعي الاداري و روح الاخلاص في العمل عند جميع موظفي الدولة و ذلك عن طريق التأهيل و التدريب

٥ – تطوير و ترشيد اساليب استخدام عوامل الانتاج من أجل رفع مستوى الكفاءة الانتاجية

٦ – المحافظة على نمو التطور الناتج عن التغير و تغذيته بأفكار علمية و مهارات فنية و خبرات ادارية متطورة.

٧ – توعية جميع موظفي الدولة بأهمية تغيير و تطوير الأساليب و الاجراءات الادارية القائمة من اجل تنفيذ الخطط التنموية التي تساعد على النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي.

ثانيا : تداخل المفاهيم الادارية الاصلاحية

إن كلا من مفهوم التنمية الادارية ، و إدارة التنمية ، و الثورة الادارية ، و الاصلاح الاداري تهدف الى احداث اصلاحات في الجهاز الاداري للدولة تتناول النظم و التنظيم و اجراءات العمل الإداري و سلوك الموظفين ، كما أن هذه الاصلاحات المستهدفة في هذه المفاهيم الادارية شأنها شأن اية اصلاحات مقصودة تتطلب التخطيط و الاعداد و التنفيذ و المتابعة.

و بناء على ذلك فإن هذه المفاهيم تتداخل فيمابينها بشكل يصعب التفريق بينها لأن هذا التداخل يؤدي أحيانا إلى إساءة استخدامها ، و عليه فلابد من توضيح و إزالة اللبس الذي يثيره هذا التداخل بين هذه المفاهيم الادارية.

(١) – إدارة التنمية :

ظهرت الدعوة الى إدارة التنمية بعدما عجزت الادارة العامة في الدول النامية عن القيام بأعباء و متطلبات تنفيذ الخطط التنموية، حيث إن تلك الاعباء و المتطلبات تقتضي وجود إدارة متخصصة تتولى تعبئة الامكانات المادية و البشرية المتاحة في الدول النامية ثم استخدام هذه الامكانات باسلوب علمي منظم من اجل تنفيذ الخطط التنموية على الوجه المطلوب .

و بناء على ذلك يمكن اعتبار هذه الادارة المتخصصة إدارة التنمية أي إدارة مشروعات التنمية، و بذلك يمكن تعريف ادارة التنمية " بالاساليب الادارية الملائمة لتشغيل الجهاز الاداري لمواجهة مشكلاته بما يحقق الانماء الاقتصادي الفعال و يحافظ على موارد الدولة " (٧)

يلاحظ من هذا العرض الموجز لإدارة التنمية انها تعنى :

(أ) – إحداث تغيير و تطوير في نظام الجهاز الاداري للدولة بما يتلائم و مهامه الجديدة في تنفيذ الخطط التنموية بوصفه ادارة تنمية حتى يحل المشاكل التي تواجهه في تأدية هذا الدور على الوجه المطلوب.

(ب) -الارتباط الحتمي بين الدور التقليدي للإدارة العامة في الدول النامية و بين دورها الجديد في تنفيذ الخطط التنموية بوصفها ادارة تنمية ، و إن هذا الدور يتطلب احداث تغيير و تطوير في نظام الادارة العامة .

(٢) – إدارة التنمية الادارية :

مما لاشك فيه إن التنمية الادارية شأنها شأن أية تنمية أخرى تهدف الى تحقيق اصلاحات ضرورية ، و هذا يعني ان خطة التنمية الادارية لابد لها من ادارة متخصصة تكون مسئولة عن تنفيذها و قد اطلق على هذه الادارة اسم «ادارة التنمية الادارية»(٨) التي تكون مسئولة مباشرة عن تنفيذ خطة التنمية الادارية بالتعاون مع اجهزة الدولة و تحت اشراف القيادة السياسية على اساس ان خطة التنمية الادارية جزء من الخطة العامة للتنمية الشاملة ، و إن عدم تنفيذها على الوجه المطلوب يؤدي حتما إلى عدم تنفيذ الخطط التنموية الأخرى و بخاصة خطة التنمية الاقتصادية.

و على هذا الاساس يجب ان تكون خطة التنمية الادارية خطة ثورية تشرف على تنفيذها القيادة السياسية .

(٣) – الثورة الادارية :

يرى بعض كتاب الادارة و التنظيم إن الثورة الادارية ليست اصلاحا بل هي تغيير شامل للنظام الاداري القائم من حيث الشكل و المضمون ، و بذلك عرف بعض الكتاب الثورة الادارية بانها « عمل ثوري يقوده القادة السياسيون و هذا العمل يهدف الى تغيير جذري في نظام الخدمة المدنية و متابعة تنفيذ هذا التغيير » (٩) أو إنها " التغييرات الجذرية المخططة في الجوانب الادارية لنشاط الدولة بقصد التحسين و التجويد ، و هذه التغييرات تدور بصفة عامة حول الهياكل و العلاقات الاساسية في المجتمع الاداري ، و بذلك يجب ان تتصف بالمسؤولية العمومية "(١٠)

كماعرف بعض الكتاب الثورة الادارية بانها « ثورة ذهنية كاملة لدى القيادات و العاملين في جميع اجهزة الدولة لتغيير طباعهم و اسلوب عملهم و تعاملهم ، لأن الجانب السلوكي في هذه الحالة له وزنه و تأثيره » (١١)

يلاحظ من هذا العرض الموجز للثورة الادارية أنها تعني :

أ – القيام بإجراءات ادارية ثورية لإحداث تغييرات شاملة و جذرية في الجهاز الاداري للدولة .

ب – تغيير العادات الادارية السائدة في المجتمع الاداري و التي لا تتماشى مع التطوير

الاداري

جـ – تغيير و تعديل اللوائح و القوانين الادارية التي تعرقل تنفيذ الخطط التنموية .

د – تغيير سلوك جميع العاملين في اجهزة الدولة و اسلوب تعاملهم مع المواطنين .

(٤) – الاصلاح الاداري :

يعتبر الاصلاح الاداري عكس مفهوم الثورة الادارية لأنه « يقترن بالنظرة المتأنية و الاسلوب التدريجي لأصلاح الجهاز الاداري للدولة بطريقة هادئة من حيث واقع التغيير و آثاره » (١٢) لأن الاصلاح الاداري في الأصل هو عبارة عن « سلسلة التحسينات في الجهاز التنفيذي ابتداء من اعادة تنظيم هيكل الادارة الى التغيرات البسيطة في اساليب انجاز العمل الاداري » (١٣) كما ان الاصلاح الاداري يعتبر « المجهودات ذات الاعداد الخاص الذي يهدف الى ادخال تغييرات اساسية في انظمة الادارة العامة من خلال اصلاحات على مستوى نظامها الكلي أو على احد عناصرها الرئيسية كالهياكل و الافراد أو العمليات الادارية » (١٤)

يلاحظ من هذا العرض الموجز لمفهوم الاصلاح الاداري إنه يعني :

أ – الاسلوب الاكثر تحفظا من المفاهيم الادارية الاخرى لأنه يقترن بالنظرة المتأنية و الاسلوب البطئ في تطوير الجهاز الاداري للدولة .

ب – الاسلوب المرحلي المتدرج لأنه يكتفي أحيانا باصلاح احد عناصر الجهاز الاداري

جـ – الأسلوب الذي يتصف عادة بالاستمرار والدوام بقدرما يتصف بالدورية.

يستخلص من هذا العرض الموجز لهذه المفاهيم الادارية الاصلاحية ، انها تشترك جميعها في احداث تغيير و تطوير في الجهاز الاداري للدولة من أجل ان يكون قادرا على تحمل اعباء و متطلبات تنفيذ الخطط التنموية على الوجه المطلوب، إلا ان هذه المفاهيم الادارية الاصلاحية تختلف فيما بينها من حيث الحجم و سرعة التغيير و التطوير كما تختلف من حيث استخدام وسائل وأساليب التنفيذ .

ثالثا : أهداف التنمية الادارية :

تهدف التنمية الادارية بصورة عامة إلى خلق جهاز إداري قادر علي تحويل المدخلات إلى مخرجات التي تمثل قيمة ما اسهمت به التنمية الادارية في تحقيق اهداف التنمية الشاملة في صورة سلع او خدمات عامة أو تغييرات جذرية في سلوك موظفي الدولة من اجل اشباع الرغبات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي حددتها القيادة السياسية لصالح المواطنين .

و بناء على ذلك فإن اهداف التنمية الادارية كثيرة و متنوعة إلا انه يمكن ايجازها بالنقاط التالية :

١ – تطوير البناء التنظيمي للجهاز الاداري القائم وفقا لما تتطلبه و ظائف الدولة المتطورة

٢ – ترشيد و تطوير جميع النظم الادارية حتى تكون في خدمة التنمية الشاملة .

٣ – توفير المستلزمات التكنلوجية الضرورية للعمل الاداري حتى يساهم في رفع الكفاءة الانتاجية

٥ – تنمية و تطوير قدرات موظفي الدولة عن طريق اكتسابهم مفاهيم جديدة للعمل الاداري المتطور

٦ – إحداث تغييرات جذرية في سلوك القيادات الادارية التي يجب ان تدرك خطورة دورها في تحقيق اهداف التنمية الشاملة .

٧ – الاهتمام بالعلاقات الانسانية في المجتمع الاداري و بخاصة العلاقات بين الرؤساء و المرؤوسين من اجل خلق جو من الثقة و الاحترام المتبادل الذي يدفع الجميع الي العمل بجد و اخلاص

٨ – وضع سياسة عامة و سليمة للأجور و المرتبات و الحوافز تتناسب مع المستوى المعاشي في البلد من جهة و كفاءة العاملين من جهة اخرى ، بحيث تكون هذه السياسة مرنة لمواجهة التغييرات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك التغييرات الخاصة بوفرة الايدي العاملة التي تساعد على تحقيق اهداف التنمية الشاملة .

٩ – الادراك الواعي لظروف البيئة المحيطة بالجهاز الاداري للدولة و ماتسودها من عادات و تقاليد التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات تنفيذ خطة التنمية الادارية .

١٠ – توعية الرأي العام بأهمية دوره في نجاح التنمية الادارية عن طريق تأييده للتغييرات المستهدفة في خطة التنمية و عدم تصديق الاشاعات المغرضة و التصدي لها .

١١ – ربط سياسة التعليم العام بالخطط التنموية و بخاصة خطة التنمية الادارية و متطلبات مراحلها الزمنية بحيث تتوفر الكوادر الفنية المتخصصة كما و نوعا في كل الاوقات .

رابعا : إعداد التنمية الادارية :

نظرا لأن التنمية الادارية عملية تغيير إرادية تشمل جميع عناصر النظام الاداري فإن هذا التغيير يتطلب – قبل الشروع في تنفيذه – الاعداد الذي يشمل كل المعلومات عن واقع النظام الاداري القائم بوصفه نظاما متكاملا ، والنظام المتكامل هو الاطار الذي

يضم في داخله كل العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة في اي نشاط ، و على هذا الاساس فإن النظام الاداري يعتبر من الانظمة المتكاملة لأنه يتكون من ثلاثة اجزاء رئيسية تكون معا كيانا واحدا و لكن لكل منها دوره الخاص في حركة النظام و سلوكه العام .

و بايجاز شديد يمكن عرض هذه الاجزاء :

الجزء الاول :

يمكن التعبير عن هذه الاجزاء بأداء العمليات داخل النظام الاداري الخاصة بالمدخلات التي تحرك النظام الاداري و الانتقال به من مستوى سلوك معين الى مستوى سلوك آخر، و إن هذه الحركة مستمرة باستمرار المدخلات التي تتكون من ثلاثة انواع : المدخلات البشرية ، المدخلات المادية ، المدخلات المعنوية .

الجزء الثاني :

يمكن التعبير عن هذا الجزء بأداء العمليات الادارية التي تحول المدخلات من طبيعتها الاولى إلى طبيعة أخرى تتناسب مع رغبات النظام السياسي وتحقيق اهدافه .

الجزء الثالث :

يمكن التعبير عن هذا الجزء بالمخرجات المتمثلة بالانجازات التي حققها الجهاز الادارى لصالح الشعب علـــــى شكل سلع وخدمات عامة ، ولصالح الدولة في تنفيذ سياستها العامة .

و بناء على ذلك فإن الاعداد للتنمية الادارية يتطلب جمع المعلومات عن واقع الجهاز الاداري للدولة بكل ابعاده من خلال دراسة وتحليل جميع عناصره التالية :

١ – النظام :

يتكون النظام من القواعد والضوابط السلوكية والتنظيمية التي تحتوي على الممنوعات والمسموحات والاوامر، التي يجب ان تكون قابلة للتنفيذ و مقنعة لمن يلتزم بها و تتوخى مصالح المجتمع و لا تتضارب مع مصالح الافراد ، و ان تكون متفقة مع الدستور و المثل العليا للمجتمع . لأن النشاط الاداري إما ان يكون قانونياكالقرارات و العقود الادارية، وأما ان يكون اجرائيا كالاعمال الادارية و الاساليب التنظيمية، و في كل الحالات فإن هذا النشاط يجب ان يمارس في الاختصاصات و الصلاحيات المقررة بموجب النظام الاداري و إلا اعتبر النشاط الاداري كله مشوبا بالانحراف و عدم المشروعية (١٥) و من هنا تظهر اهمية تحليل النظام الاداري للوقوف على آثاره السلبية التي يمكن معالجتها قبل ان

تصبح عائقا في سبيل تحقيق التنمية الادارية ، لأن تحديد المشكلات التنظيمية و الادارية و تحليلها و بيان اسبابها في مرحلة الاعداد للتنمية تعتبر من اهم عوامل نجاح خطة التنمية الادارية .

٢ – التنظيم :

يعد التنظيم من اهم عناصر العمل الاداري إذ أنه يقوم على تحديد اوجه نشاط المنظمة و يساعد على تحقيقها ، كما انه يشمل الوظيفة و الموظف الذي يشغلها في نطاق الادارة العامة ، أما في نطاق إدارة الاعمال فإنه يشمل بالاضافة الى ذلك العمال و المعدات و الآلات .

و على الرغم من اختلاف نشاط كل من الادارة العامة و إدارة الاعمال إلا ان الخلية الاولى للتنظيم الاداري في كل منهما هي الوظيفة (١٦) و بناء على ذلك فإن تحليل الوظائف يهدف إلى معرفة الصفات و الخصائص المميزة لكل وظيفة، ودراسة كل من هذه الصفات و الخصائص على حدة لمعرفة مدى تأثيرها على واجبات و مسئوليات الموظف الذي يشغلها، ثم مدى تأثيرها مجتمعة علي مسئوليات الوظيفة بصورة عامة (١٧) فالتنظيم في هذه الحالة عبارة عن ترتيب يجمع بين النسب المطلوبة من الوظائف و الموظفين و التنسيق بينها في خطوات تدرجية تنتهي الى تكوين الجهاز الاداري . أي ان التنظيم يعني تجميع الانشطة الادارية في مجموعات ، و تحديد السلطات و المسؤوليات ثم اقامة العلاقات الادارية القادرة على جعل الموظفين يتعاملون معا لتحقيق الاهداف المطلوبة بأعلى مستوى من الكفاءة الإنتاجية . (١٨)

يلاحظ من هذا العرض الموجز إن عناصر التنظيم الا تقتصر على الوظائف و الموظفين و الآلات ، بل هناك عناصر أخرى يجب ان توخذ بعين الاعتبار عند تحليل التنظيم كالمهارات و الخبرات التي يتصف بها العاملون و القدرات التي يتصف بها الاداريون، و المكان الذي يتم فيه العمل، و قنوات الاتصال التي تسمح بنقل الاوامر من اعلى إلى أسفل و نقل التقارير و المعلومات من اسفل إلى أعلى داخل الجهاز الاداري للدولة .

٣ – الاعمال :

إن الغرض الاساسي من تحليل الاعمال هو الحصول على معلومات و بيانات عن الاعمال الحالية من أ جل تحديد المواد التي يجب ان يتدرب عليها العاملون لأداء اعمالهم بكفاءة عالية، وعليه فإن تحليل الاعمال هو دراسة الوظائف و الواجبات التي يقوم بها الموظفون ، أي دراسة العمل بصرف النظر عن الموظف الذي يودي ذلك العمل . و بناء على ذلك فإن

تحليل العمل هو عبارة عن تقييم منظم للواجبات و المسؤوليات و الخبرات المطلوبة لأداء تلك الاعمال بشكل يحقق أقصى كفاءة إنتاجية للمؤسسة ، أي تحديد ماذا ؟ و كيف ؟ و متى يؤدي شاغل الوظيفة هذه المتطلبات ؟ (١٩)

و بناء على ذلك فإن تحليل الاعمال يتضمن النقاط التالية :

أ – تجميع و تبويب الواجبات المطلوبة لتأدية الاعمال .

ب – وصف طبيعة صفات هذه الواجبات .

جـ – تحديد المؤهلات و الخبرات لتأدية تلك الواجبات

د – تحديد المعايير لتقديم انجاز تلك الواجبات .

فالعمل في هذه الحالة هو حصيلة تفاعل الواجبات مع قدرة الموظف لأداء العمل ، أي إن العمل هو حاصل ضرب الواجبات بالقدرة ، كما إن القدرة هي حاصل ضرب المهارة بالمعرفة التي يتميز بها الموظف و بذلك يمكن الحصول على سلسلة سلوكية من العلاقات التي تربط بين الموظف و قدرته و واجبات العمل في آن واحد ، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :

العمل = القدرة X الواجبات

القدرة = المعرفة X المهارة

٤ – الموظفون :

على الرغم من أن تحليل الموظفين يشمل جودة و سرعة إنجاز الاعمال المناطة بهم إلا أن التحليل ينصب بصورة رئيسية على الموظفين انفسهم من حيث افكارهم و اتجاهاتهم و قدراتهم و الصفات التي يجب ان يتحلوا بها إذا ما اريد منهم إشغال وظائف أعلى أو الاحتفاظ بوظائفهم. و بناء على ذلك فإن تحليل الموظفين يعتبر من اهم مقومات التنمية الادارية ، لأنه يحدد الاحتياجات التدريبية بالاضافة إلي أنه يخلق عملية توازن بين المؤسسة و العاملين بها من ناحية و بين المؤسسة و المتعاملين معها من جهة أخرى(٢٠)

يعتمد تحليل الموظفين في أية مؤسسة على معرفة مؤهلات و خبرات و قدرات الموظفين المراد تنمية و تطوير قدراتهم للوصول إلى تحديد نوعية و كمية الاحتياجات التدريبة لكل منهم ، وهذا بطبيعة الحال يتطلب اجراء عملية لتحليل الموظفين وفقا للاسس التالية:(٢١)

١ – تحليل الموظفين حسب المستوى الوظيفي :

يعتمد هذا الاسلوب من التحليل على تصنيف الموظفين المطلوب تدريبهم الى مستويات تتناسب مع درجات الوظائف التي يشغلونها حسب المستويات التالية :

أ – مستوى الادارة العليا

ب ـ مستوى الادارة الوسطى

حـ – مستوى الادارة التنفيذية .

٢ – تحليل الموظفين حسب مستوى التخصص :

يعتمد هذا الأسلوب من التحليل على تصنيف الموظفين حسب مستوى التخصص حتى يساعد هذا الاسلوب على اختيار المادة التدريبية من حيث درجة عمقها و شمولها ، كما يساعد هذا الاسبلوب على تحديد مستوى التدريب المناسب لكل موظف حسب اختصاصه

٣ – تحليل الموظفين حسب مؤهلاتم :

يعتمد هذا الاسلوب من التحليل الى تصنيف الموظفين حسب مؤهلاتهم :

أ – نوع المؤهل (إدارة ، إحصاء ، هندسة ....الخ)

ب – مستوى المؤهل (محاضر، ثانوية، جامعية، دراسة عليا ... الخ)

٤ – تحليل الموظففين حسب الموقع التنظيمي :

يعتمد هذاالاسلوب من التحليل على تصنيف الموظفين حسب الفـــئات الوظيفية حتي يحقق هذا الاسلوب من التحليل هدفين : الأول ، الحصول على تجانس المتدربين في دورة واحدة ، و الثاني تنسيب عمل الموظفين حسب اختصاصهم بعد التدريب ، كاشتغال الاداري فب قسم الادارة ، و المحاسب في قسم المحاسبة ، و المخطط في قسم التخطيط ، و المهندس في قسم الهندسة . . . الخ

٥ – تحليل الموظفين حسب مدة الخدمة :

يعتمد هذا الاسلوب من التحليل على مدة خدمة الموظف التي يجب ان تصنف إلى ثلاثة اصناف :

أ – الخدمة الاجمالية

ب – الخدمة في الوظائف السابقة

جـ – الخدمة في الوظيفة الحالية

يهدف هذاالتصنيف الي التمييز بين المتدربين من حيث مدد الخدمة المتفاوتة التي تعكس درجات متفاوتة من الخبرة الوظيفية ، وهذه الخبرة تعكس هي الاخرى درجات متفاوتة من القدرة على استيعاب برامج التدريب المقررة.

خامسا تخطيط التنمية الادارية

أصبح التخطيط سنة مميزة في هذا العصر حيث ينظر إليه الكثيرون على انه ضرورة لا بد منها للنهوض بحياة المجتمع في عصرنا الحاضر من اجل تغليب الارادة المتأنية المدروسة على الارادة السريعة .(٢٢) فالنظام الاقتصادي الموجه استخدم التخطيط كأداة لتحقيق النموالاقتصادي والتقدم الاجتماعي ، و النظام الاقتصادي الحر استخدم التخطيط كبرنامج و عمل من اجل الرفاه الفردي . إلا ان التخطيط في هذا البحث لاينظر إليه في معناه العام الذي اصبح من الامور التي لاغنى عنها في حياة الانسان العصرية التي تفرض عليه – منفردا او مجتمعا – استخدام التخطيط لتحقيق اهدافه وإنما ينظر إلى التخطيط في معناه الخاص للتنمية الادارية و هذا التخطيط لا يعني احد وسائل التنمية الادارية فقط و انما يعتبر وظيفة رئيسية للادارة المركزية لتنفيذ السياسة التنموية العامة للدولة

و بناء على ذلك فالتخطيط للتنمية الادارية اصبح نشاطا اداريا يتسم بالاستمرار لأنه خاص بالوسائل و الاهداف الادارية باعتباره الركن الاساسي الذي يساعد على رفع مستوى قدرات الموظفين للاستفادة من طاقاتهم الكاملة لتحقيق اعلى كفاءة إدارية و ذلك من خلال تدريبهم المستمر على الاساليب و الاجراءات الادارية الحديثة من اجل تنمية العلاقات الانسانية الحسنة بين المؤسسة و العاملين فيها و المتعاملين معها .

فالتخطيط الاداري في هذه الحالة لايمكن ان يكون حكرا على وحدات التنظيم في المستويات الادارية العليا و إنما يجب ان يشارك فيه جميع الموظفين من خلال الادلاء بآرائهم و اقتراحاتهم ، كما ان هذه المشاركة يجب ان تمتد إلى جميع فئات المجتمع من خلال الادلاء بآرائها عن طريق الصحافة الوطنية والاحزابالسياسية و النقابات والجمعيات لأن تطوير و تنمية الجهاز الاداري للدولة يجب أن تكون لصالح جميع فئات المجتمع .

وبناء على هذا التصور العام للتخطيط الاداري يجب ان يكون على ثلاثة مستويات :

١ – المستوى القومي :

يقوم هذا المستوى بوضع الخطط الادارية التي تهدف الى تطوير شامل للجهاز الاداري للدولة مع التركيز على تنمية و تطوير المؤسسات الادارية العامة ذات الصبغة القومية

٢ – المستوى الاقليمي

يقوم هذا المستوى بوضع الخطط الادارية في المؤسسات ذات الصبغة الاقليمية

٣ – المستوى الاداري لكل مؤسسة :

يقوم هذا المستوى بوضع الخطط التنفيذية للتخطيط التنموي القومي و الاقليمي في داخل كل مؤسسة من مؤسسات الدولة و اجهزتها الادارية .

يتطلب عمل هذه المستويات إنشاء جهاز مركزي للتخطيط تتفرع عنه اجهزة للتخطيط الاقليمي تنتهي بأقسام ترتبط بالجهاز المركزي و تنتشر في داخل الاجهزة الادارية للدولة على ان تتعاون هذه الاجهزة التخطيطية فيما بينها لوضع الخطة الشاملة للتنمية الادارية بحيث تتضمن الخطة الموحدة خططا فرعية لكل عملية من عمليات تنفيذ الخطة التنموية الادارية و التي تتحدد في كل منها البرامج التفصيلية و الاجراءات التنفيذية ، ومن اهم هذه الخطط الفرعية :

(١) – خطة اعادة التنظيم الاداري :

إن إعادة النظر للتنظيم الاداري القائم للدولة هو من المتطلبات الاساسية لتحقيق التنمية الادارية ، و هذا يتطلب وضع خطة للتنظيم الاداري الجديد يحدد فيها البرامج التنفيذية مع التركيز على الموازنة بين توزيع السلطات و تحديد المسؤوليات لتفادي التضارب والازدواج في العمل ، و تنظيم قنوات الاتصال داخل الجهاز الاداري للدولة رأسيا و أفقيا ثم تبسيط الاجراءات في اتخاذ القرارات و متابعة تنفيذها

إلا ان وضع خطة للتنظيم الاداري الجديد ليس بالامر السهل لأنه يتطلب إتخاذ قرارات وإجراءات إدارية غير عادية من أهمها : (٢٣)

أ– إلغاء بعض الوزارات التي لاداعي لها ، وإدماج بعضهاالآخر إذا اقتضى الامر

ب – تحديد العلاقات الادارية بين اجهزة الادارة المركزية و اجهزة الادارة المحلية ، و بين الاجهزة الحكومية و اجهزة القطاع العام ، وبين الرؤساء و المرؤوسين في هذه الاجهزة

جـ – إعادة تنظيم رقابة الادارة المركزية بشكل يساعد على تحقيق التنمية الادارية ، ويراعي ظروف وطبيعة اجهزة الادارة المحلية و اجهزة القطاع العام

د – دعم و اسناد وحدات التنظيم و التنسيق و التطوير القائمة و إنشاء وحدات جديدة إذا تطلب الامر

(٢) – خطة لإصلاح الانظمة و اللوائح الادارية

إن السياسة الادارية في مفهومها و مضمونها هي سياسات خاصة بالتغيير و التطوير في سبيل الوصول إلى وضع اداري أفضل من السابق ، وعليه فإن التغيير و التطوير لابد ان يشمل الانظمة و اللوائح الادارية التي تلعب دوراكبير في تحقيق التنمية الادارية ، إذا ماتخلصت هذه الانظمة و اللوائح من المعوقات و العيوب التي تقترن بها في مرحلة صياغة

النصوص ام في مرحلة تطبيقها

و بناء على ذلك لابد من وضع خطة لاعادة النظر في الانظمة و اللوائح الادارية على ان يخدم التشريع الجديد خطة التنمية الادارية و يساهم في تحقيق اهدافها، على ان يشمل هذا الاصلاح التشريعي الانظمة التالية :

أ – نظام الخدمة المدنية

ب – نظام الادارة المركزية

جـ – نظام الادارة المحلية

د – نظام التقاعد

هـ – نظام الحوافز و المكافآت

و – نظام التأهيل و التدريب

(٣) – خطة لأعداد القوى العاملة :

يعتبر تخطيط القوى العاملة جزء من سياسة التعليم العام التي يجب ان تربط بالخطط التنموية بوصف التعليم العام نوعا من الاستثمار و إن التخطيط له ينبغي ان يكون قائما على اساس احتياجات الخطط التنموية من القوى العاملة الكفوءة التي تعتبر من اهم عناصر الانتاج القومي.

و بناء على ذلك فإن التخطيط للقوى العاملة يجب أن يأخذ ثلاثة جوانب : (٢٤)

أ – جانب الموظفين :

يهدف هذا الجانب من التخطيط إلي تمكين الموظفين من شغل الوظائف و ممارسة الاعمال التي تتناسب مع مؤهلاتهم وقدراتهم وفقا لرغباتهم.

ب – جانب المؤسسة :

يهدف هذا الحانب من التخطيط إلى إمداد المؤسسة بما تحتاجه من الايدي العاملة في مختلف الاختصاصات وفي الوقت المناسب

جـ– جانب الدولة :

يهدف هذا الجانب من التخطيط إلى ترشيد استخدام الموارد البشرية و حسن استغلالها بوصفها ثروة قومية. كما يهدف هذا الجانب من التخطيط الى الموازنة بين العرض و الطلب من الايدي العاملة من اجل القضاء على البطالة العادية و المقنعة حتى يكون الجهاز الاداري للدولة قادرا على تنفيذ الخطط التنموية.

(٤) – خطة التدريب الاداري :

تعتبر خطة التدريب الاداري جزء مكملا لخطة القوى العاملة التي يجب ان تربط بسياسة التعليم العام الذي لازال يدفع إلى سوق العمل الاعداد الكثيرة من خريجي المعاهد و الكليات النظرية أكثر مما يحتاجه السوق في الوقت الذي يوجد فيه عجز كبير من التخصصات الفنية و المهنية. و في هذه الحالة لابد من معالجة ذلك بالتدريب الاداري للاعداد الزائدة من الايدي العاملة تمهيدا لنقلها إلى وظائف أخرى تتناسب مع اختصاصاتها الجديدة بعد التدريب الذي يهدف إلى تنمية و تطوير قدرات العاملين في جميع اجهزة الدولة ، إلا أن هذا الهدف لايمكن تحقيقه إلا إذا اتخذت خطة التدريب الاداري الاجراءات التالية : (٢٥)

أ – تحديد عدد الموظفين المطلوب تدريبهم مع تحديد نوعية التدريب و مستواه

ب – تحديد بداية و نهاية التدريب ، على أن يبدأ التدريب في بداية السنة المالية و ينتهي بانتهائها وذلك لضمان تمويل الدورات التدريبية و تأمين احتياجاتها

جـ – اعداد البرامج التدريبية و تحديد مراحل تنفيذها مع مراعاة ظروف المتدربين الاجتماعية و الاقتصادية.

د – تحديد نوعية الاشراف علـــــي التدريب و متابعة تنفيذه و توزيع المتدربين بعد تخرجهم من الدورات التدريبية علي مؤسسات الدولةوفقا لاختصاصاتهم ثم الاتصال بهم بين فترة و أخرى لحل مشاكلهم.

(٥) – خطة الاسكان الاداري :

الاسكان الاداري في معظم البلدان النامية وبخاصة العربية لم يكن مصمما وفقا لمواصفات العمل الاداري ، لأنه كان في الأصل مصمما لعمارات سكنية أو تجارية استولت عليها الدولة أو استأجرتها ، وفي هذه الحالة أصبح الاسكان الاداري مشكلة جديدة تضاف إلى المشاكل الادارية الاخري . إلا أن هذه المشكلة تحتاج إلى حل سريع لأن طبيعة هذا البناء المشغول من قبل أية مؤسسة لايساعد على إنجاز أعمالها بيسر وسهولة ، كما أن هذا البناء يعرقل عمليات الرقابة و الاشراف على العمل و العاملين.

وبناء على ذلك لابد من وضع خطة طويلة الاجل للإسكان الاداري حسب مواصفات إدارية بحيث يكون الاسكان الاداري الجديد صالحا لعمليات الرقابة و الإشراف و المتابعة حتى يساعد على إنسياب العمل الاداري بكل يسر وسهولة .

المصادر :

١ – مصطفى احمد مصطفى ، الانتاجية قضية الادارة رقم واحد ، مجلة الادارة ، العدد الثاني ، المجلد العاشر، القاهرة ، ١٩٧٧

٢ – د. وجيه عبد الرسول ، انتاجية العمل ، مفهومها و طرق قياسها ، مجلة التنمية الادارية ، العدد الخامس ، بغداد ١٩٧٦

٣ – د. احمد رشيد ، الادارة و مشكلاتها ، مجلة العلوم الادارية ، العدد الثالث ، القاهرة ، ١٩٧٤

٤ – د. علي السلمي ، التنمية الادارية ، سلسلة بحوث المنظمة العربية للعلوم الادارية رقم ٢١ ، القاهرة ، ١٩٧٠

٥ – هادي صالح العربي ، مدخل في سبيل تطوير الجهاز الاداري ، مجلة التنمية الادارية ، بغداد ، ١٩٧٦

٦ – د. محمد سعيد احمد ، سياسات و ابعاد التنمية الادارية ، المؤتمر السنوي الاول المنعقد بالرياض ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، القاهرة ، ١٩٧٩

٧ – د. احمد رشيد ، إدارة التنمية و الاصلاح الاداري ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٤

٨ – د. علي السلمي ، إدارة التنمية الادارية المؤتمر السنوي الاول للتنمية الادارية في الوطن العربي المنعقد بالرياض ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٩

٩ – على حسين العتباني ، مفهوم التنمية الاقتصادية ، و علاقتها بالاصلاح الاداري ، مجلة المال و التجارة ، العدد ٧٨ ، القاهرة ، ١٩٧٥

١٠ – د. حسن توفيق ، الثورة الادارية ، مجلة الاهرام الاقتصادي ، القاهرة ، ١٩٧٧

١١ – محمد سعيد أحمد ، سياسات و برامج التنمية الادارية ، المؤتمر السنوي الاول للتنمية الادارية في الوطن العربي ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٥

١٢ – د.احمد رشسد ، الادارة العامة في الدول العربية ، مطبعة المعارف القاهرة ، ١٩٧٥

١٣ – د. حمدي أمين عبد الهادي ، الادارة العامة ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٦٩

١٤ – د. يوسف خلوص ، بحث مقدم إلى مؤتمر الاصلاح الاداري في الدول النامية ، سلسلة بحوث المنظمة العربية للعلوم الادارية رقم ١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٢

١٥ – د. عبد الفتاح خضر ، أثر الانظمة و اللوائح في التنمية الادارية ، المؤتمر العلمي

السنوي الأول للتنمية الادارية في الوطن العربي ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٦ – د. محمود عساف ، محمد عبد المنعم سلامة ، أصول الإدارة و التنظيم ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٤

١٧ – Oscar Gleen Stahi , Public Personnel administration, Fifth edition , New york , Harpper, 1962

١٨ – د. سليمان الطماوي ، مبادئ علم الادارة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥

١٩ – Gareth Stoiner , Manpower planning : The management of Human resources , London, Wiliam Heinman , Ltd . ; 1971

٢٠ – غسان قاسم داود ، أسس و اساليب تحديد الاحتياجات التدريبية ، مجلة التنمية الادارية ، بغداد ، ١٩٧٩

٢١ – د. عاطف محمد عبيد ، إدارة الافراد و العلاقات الانسانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ،

٢٢ – د. مختارحمزة ، التنمية و التخطيط و التعليم الوظيفي في البلاد العربية ، سرس الليات ، ١٩٧٢

٢٣ – جعفر عبد المجيد العبد ، نحو خطة قومية للتنمية الادارية ، مجلة الادارة ، العدد الرابع ، المجلد السابع ، القاهرة ، ١٩٧٥

٢٤ – د. احمد عبد الفتاح منجي ، المفاهيم الاساسية لتخطيط القوى العاملة ، سلسلة بحوث المنظمة العربية للعلوم الادارية رقم ١٠ ، القاهرة ، ١٩٧٠

٢٥ –د. احمد بدوي ، التنمية الادارية ، مجلة الصناعة ، إتحاد الصناعات العراقي ، بغداد ، ١٩٧٧

مفاهيم اقتصادية

إعداد الاستاذ عبد الله ولد امحمد
استاذ الاقتصاد سابقا بجامعة انواكشوط و المدرسة الوطنية للادارة
المدير الاداري و المالي حاليا بوزارة المياه و الطاقة

مقدمة

أقدم فيما يلي بعض المفاهيم التي اصبحت لاغنى عنها في الحديث اليومي ، بين المخاطب (بكسر الطاء) و المخاطب (بفتح الطاء) ، خاصة بعد أن ساد الجو الديمقراطي في بلادنا ، و أصبح البعض يتحمل مسؤولية الحديث عن كافة شؤون البلاد ، السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية .

الامر الذي جعل من الضروري ، اسهام اصحاب الاختصاص في إنارة الطريق – أمام المسؤولين – عن طريق المساهمة في خلق قاموس يهيئ للمتكلم بعض المفردات التي تناسب الموضوع الذي يتحدث عنه .

و رغبة في الاسهام في هذا المجال وقع اختياري على تقديم مفاهيم عن الانتاج والانتاجية ، و هي مصطلحات لايكاد يخلو حديث اثنان من استخدام بعضها، وهي في حد ذاتها مترابطة ، ترابطا يسهل عملية فهمها من طرف المتكلم ، أو القارئ على حد سواء .

وقد آثرت أن أشفع المفاهيم السابق ذكرها بمصطلح «حقوق السحب الخاصة» نظرا لتزايد الاهتمام بالمعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية خاصة صندوق النقد الدولي ، نتيجة الظرف الذي تعيشه بلادنا حاليا.

وأملي كبير في أن ينتبه المتحدثون إلى أن عدم اختصاص المتكلم، لايعفيه من ضرورة البحث عن معاني الكلمات التي قد ترد في حديثه ، كما أن عدم الالمام بالفرق بين معاني كلمات الانتاجية والانتاج ، أو البطالة المقنعة و المستترة ، لايجعل هذه الالفاظ تعطي للقارئ أو السامع نفس المعنى الذي يرده المتكلم ، إلاإذا وردت كل مفردة في محلها المعهود لها .

أولا :الانتاج الاجمالي

إن كلمة الانتاج الاجمالي تعني كلما انتجه المجتمع بواسطه ادوات العمل في مواضيع العمل ، سواء تعلق الامر بصنع مواد جاهزة للغذاء أو ادوات صالحة للاستخدام في الحقل الزراعي ، أوإخراج مواد خام من باطن الارض أو غيرها ، يقصد تحويلها إلى خيرات مادية متنوعة ، خلال فترة تحدد عادة بسنة واحدة .

وعند اضافة احدى الالفاظ التالية : المحلي ، القومي ، الصافي ، إلي مصطلح الناتج يتغير على النحو التالي :

- **الانتاج المحلي** تعني : كافة المنتوجات التي انتجت خلال السنة داخل حدود الدولة المعنية ، بغض النظر عن من انتجها ، لافرق في ذلك بين رعايا الدولة المتواجدين داخل حدودها مع الاجانب المقيمين داخل حدود هذه الدولة المعنية ،

- أما **الناتج القومي** فهو مصطلح يقصد به مجموع ما انتجه رعايا الدولة المعنية خلال السنة بغض النظر عن تواجد أو إقامة هؤلاء الرعايا فلكي نحصل على الناتج القومي بعد الحصول على الناتج المحلي لانحتاج إلا إلى طرح جميع المنتوجات التي انتجت بوسائل إنتاج أجنبية داخل الحدود ثم إضافة كافة المنتوجات المنتجة بوسائل إنتاج وطنية مهما كان الموقع الجغرافي لذالك الانتاج

- أما مصطلح **الانتاج الصافي** فالكل يعرف أن جهاز الانتاج يتكون من آلات و معدات و مكائن تنقص قيمتها أويقل عمرها تدريجيا بسبب عمليات الانتاج و هذا يعني أن الوحدات المنتجة تحمل ضمن قيمتها بعضا من قيم الوسائل و الادوات التي شأركت في عملية الانتاج و الذي يركز عليه الاقتصاديون في هذا لاشأن هو ضرورة تقدير القيمة لمقدار الاستهلاك أو الاندثارالحاصل نتيجة التشغيل أثناء عملية الانتاج حيث يمكن طرحه من الانتاج الاجمالي لتمويل الاندثار . الذي تعرضت له وسائل الانتاج الرأسمالية خلال هذه الفترة

لذلك كلمة صافي قد تطلق على الانتاج القومي فيقال الانتاج المحلي الصافي مثلما يقال الناتج المحلي الاجمالي و قد يقال الناتج القومي الاجمالي فالفرق بين الاجمال و الصافي

أن الاولى تعن أن الانتاج المنتج هذه السنة مازال يضم بعضا من قيمة وسائل الانتاج التي تم الانتاج بواسطتها أما الصافي فتعني أن مجموع الانتاج المنتج هذه السنة قد نزعت منه كافة نسب الاندثارات المتعلقة بوسائل الانتاج

ثانيا : الانتاج و الانتاجية

أشرنا في السابق إلي أن كلمة **الانتاج** تعني كل ما انتجه النشاط العملي للانسان من أجل صنع الخيرات المادية ضمن التشكيلية الاجتماعية التي يعيش فيها ... الخ
و من المعروف أن كل المجتمعات تسعى إلى زيادة كمية انتاجها سواء بدافع الربح أو بدافع تلبية حاجيات السكان تجنبا للمشاكل و الازمات التي قد تنشأ جراء تزايد السكان دون حدوث زيادة في الانتاج.

أما **الانتاجية** فهي معدل ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة خلال فترة زمنية محددة كالساعة على سبيل المثال و يتضح مما سبق أن زيادة أو نقصان الانتاجية تؤثر إيجابيا على حجم الانتاج فإذا ارتفعت نسبة الانتاجية زاد حجم الانتاج أما إذا نقصت نسبة الانتاجية فسيقل حخم الانتاج و بالعكس فزيادة أو نقصان حجم الانتاج ليست له علاقة بنسبة الانتاجية فقد تحدث زيادة في حجم انتاج مؤسس أو دولة مع مصاحبة نقص واضح في نسبة الانتاجية بل أن هذ الاخيرة هي السمة المصاحبة لأغلب دول العالم الثالث و لهذا السبب يهتم الاقتصاديون و مديرو الشركات بمراقبة مؤشر الانتاجية كي يطمئنوا على سير الخطط المرسومة حتى يتسنى لهم معالجة المعوقات التي قد تؤثر على الانتاج النهائي ، للوحدة الانتاجية المعنية .

ثالثا : الانتاج النهائي و الانتاج الوسيط

إن المراد بالسلع النهائية تلك السلع التي تشترى لذاتها أي لغرض الاستعمال دون تحويرها أو دمجهابمادة أخرى كرغيف الخبز الذي يشترى لغرض تغذية الاطفال مباشرة أما الانتاج الوسيط فيتألف من جميع المشتريات من السلع التي يتم طلبها لادخالها في عملية موالية لغرض خلق انتاج جديد و لماكان الإنتاج النهائي هو الذي يدخل في حساب الناتج القومي اصبح من الضروري عند تحديد جميع منتجات الوطن بصفة نهائية أن تطرح منه قيمة المنتجات الوسيطة في كل نقطة انتاج يمر بها الانتاج إلى أن يصبح جاهزا للاستعمال كي نتعرف على ماتولد فعلا داخل كل وحدة إنتاجية مر بها هذا الانتاج

لأن قيمة الانتاج النهائي في كل محطة إنتاجية تعادل قيمة مكافأة عوامل الانتاج لتلك النقطة و نشير إلى أن اغلب الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات الحكومية ذات الطابع االتجاري أي التي تأخذ ثمنا يعادل كلفتها أو يغطي جلها تتحدد صفتها بنوع المشترين فإذا كانت خدمات الكهرباء تستهلك من طرف المؤسسات التجارية أو الصناعية أو الزراعية فإنها تعد من قبيل السلع الوسيطة أما ماستهلك من ماء و كهرباء و خدمات هاتفية و غيرها في البيوت المنزلية فهو داخل ضمن مفهوم االسلع النهائية

رابعا : حقوق السحب الخاصة

بدأ التفكير في إنشاء هذا النظام في ظروف خاصة تتعلق أساسا بالسيولة النقدية للدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي نتيجة استمرار العجز في ميزان المدفوعات الامريكية خاصة بعد عام ١٩٦٥ ففي سنة ١٩٦٧ وافق مجلس حكام صندوق النقد الدولي على خلق تسهيلات إئتمانية إضافية قصيرة الاجل تمنحها الدول بعضها للبعض الـآخر في نطاق الصندوق اطلق عليها نظام «حقوق السحب الخاصة»، و اصبحت سارية المفعول ابتداء من ١٩٦٩ . تتبع هذه الفكرة اسا سا من :

– ضرورة ايجاد اسلوب جديد للتعامل مع الاحتيطيات الدولية.

– ضرورة ايجاد مقياس يحدد العلاقة بين العملات .

ويتم توزيع حقوق السحب الخاصة تبعا لنسبة الدولة المعنية في الصندوق في تاريخ التخصيص ، وقد طالبت دول العالم الثالث في مؤتمر "ليما" وفي اجتماعات اللجنة الانتقالية لاصلاح نظام النقد الدولي المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥ بواشنطن ، و في لجنة الـ (٢٤) الممثلة للدول النامية ، بإيجاد رابطة بين حقوق السحب الخاصة و المصادر الاضافية لتمويل التنمية كجزء لايتجزأ من نظام النقد الدولي الجديد .

و في بداية تطبيق صندوق النقد الدولي لاتفاقية حقوق السحب الخاصة اعتبر وحدة عملته الجديدة تساوى دولارا واحدا وهو مايعادل في تلك الفترة ١,٣٥ من الاونس ذهبا ، وتعتبر قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة باية عملة اخرى محددة على اساس القيمة الاسمية لهذه العملة بالدولار وهو سعر ثابت حسب النظام القديم . إلا ـأن مجلس إدارة الصندوق نتيجة عدة عوامل منها على سبيل المثال لا الحصر تزايد العملات العائمة وزيادة التبادل التجاري قررت في ١٩٧٤ فصل حقوق السحب الخاصة عن قاعدة الذهب ، وعمدت إلى قاعدة تستند إلى مجموعة من العملات العالمية قدرها ست عشرة عملة .

و يختار الصندوق من بين أعضائه دولا يكلفها بقبول حقوق السحب الخاصة و تقديم مايقابلها من العملات القابلة للتحويل ، وقد جرت العادة على أن يتم اختيار إحدى الدول تتسم بقوة ميزان المدفوعات ، وكثرة الاحتياطات .

و نشير إلى أن من حق الدول المشتركة في هذا النظام الحصول على عملات قابلة للتحويل عند الحاجة ، تتناسب و مقدار نسبة مشاركتها في هذا النظام على أن تدفع فائدة قدرها ١,٥٪ سنويا .

حساب محدد من الدرجة (n)

ميلودي ابوبكر
دكتور في الاقتصاد التطبيقي
و دكتور دولة في العلوم الاقتصادية (جامعة صربون باريز)

تستعمل هذه الطريقة لحساب محدد من درجة (n) في الميدان الاقتصادي وخاصة في جدول المدخولات و المخروجات للبحث الحل مقلوب المصفوفات

لحساب محدد من الدرجة n توجد عدة طرق إلا أن الاكثر استعمالا منها هي :

١- طريقة حساب الاصغريات : $|A| = (-1)^{i+j} bij$ اصغري βij

٢- طريقة نشر لابلاس (Laplace) :

$$|A| = \sum_{\varphi}(-1)^{s} |A^{j1j2 \ldots jm}_{i1i2 \ldots im}| |A^{jm+1 \ldots jn}_{im+1 \ldots in}|$$

حيث : $S = (i_1, i_2 \ldots i_m) + (j_1+j_2+ \ldots j_m)$

و : $\varphi = \binom{m}{n}$

إلا أن هذه الطرق تعتبر طويلة

٣- لذلك درسنا طريقة اسرع و هي طريقة الارتكاز او المدار (Pivot)

ليكن المحدد |A| من الدرجة (n)

$$A = \begin{pmatrix} a_{11} & a_{12} \ldots a_{1j} \ldots a_{1q} \ldots a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} \ldots a_{2j} \ldots a_{2q} \ldots a_{2n} \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ a_{i1} & a_{i2} \ldots a_{ij} \ldots a_{iq} \ldots a_{in} \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ a_{p1} & a_{p2} \ldots a_{pj} \ldots a_{pq} \ldots a_{pn} \\ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \\ a_{n1} & a_{n2} \ldots a_{nj} \ldots a_{nq} \ldots a_{nn} \end{pmatrix}$$

لتسهيل فهم هذا الحساب نستخرج الاسطر (p) و (i) و الاعمدة (q) و (j) يكون لدينا المخطط التالي:

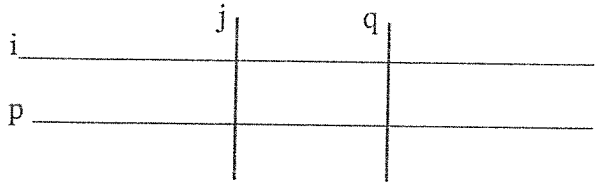

طريقة الحساب هي التالية :

١ – نختار عنصرا ما (apq # 0) غير معدوم و نسميه الارتكاز

(و يفضل أن يكون العدد الاصغر بالقيمة المطلقة)

٢ – نحذف السطر(p) و العمود (q)للارتكاز

٣ – العناصر الاخرى للمحدد تحسب بالطريقة التالية :

$$a_{ij}^{(i)} = a_{ij} - \frac{apj \cdot aiq}{apq}$$

٤ – إشارة المحدد من نوع $(-1)^{p+q}$

مثال :

$$A = \begin{pmatrix} \textcircled{1} & -1 & 2 & 3 \\ -1 & 5 & 4 & 1 \\ 2 & 4 & 14 & 1 \\ 3 & 1 & 7 & 4 \end{pmatrix}$$

وبتطبيق الطريقة السابقة نجد :

ليكن apq = 1 هو الارتكاز و هو العنصر(1)الموجود في الدائرة الصغيرة نحذف سطر

و عمود الارتكاز .

نحسب العناصر الاخرى بالقاعدة $(a_{ij})^{(1)}$

نجد

$$|A| = \begin{pmatrix} 4 & 6 & 4 \\ 6 & 10 & -4 \\ 4 & \textcircled{1} & -5 \end{pmatrix}$$

بنفس الطريقة يكون حل نهائي لحساب محدد كالآتي :

$$|A| = -4 \begin{vmatrix} -10 & 17 \\ -17 & 23 \end{vmatrix} = -236$$

تعتبر طريقة الارتكاز من بين اسرع الطريق لحساب المحدد من الدرجة (n) حيث $(n \geq 3)$.

عرض كتاب

صدر للدكتور بدر خان عبد الحكيم ابراهيم

عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر الكتاب المعنون ، معايير تعريف العمل القضائي من وجهة نظر القانون العام ، و الكتاب في الاصل هو اطروحة المؤلف التي نال عليها درجة الدكتوراه في القانون من كلية الحقوق بجامعة القاهرة بتقدير ،، جيد جدا ،، .

و الكتاب يقع في ٢١٢ صفحة موزعة على مقدمة و ثلاثة ابواب و خاتمة .

يتناول المؤلف في الباب الاول المعيار الشكلي

و يقسمه إلى ثلاثة فصول ، يخصص :

الفصل الاول منه للمعيار العضوي و يقدم المؤلف في هذا الفصل عرضا للمعيار العضوي مبينا أن هذا المعيار يقوم بصفة أساسية على فكرة التمييز بين العمل القضائي و غيره من الاعمال القانونية في الدولة على أساس عضوي ، فالسلطة أو الهيئة التي يصدر عنها العمل تكون قضائية إذا كانت مشكلة على هيئة محكمة ، اي من قضاة عموميين تتوافر فيهم الضمانات التي يقررها القانون لكفالة استقلال القضاة و حصانتهم و حيادهم .

و يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى بيان الانتقادات النظرية و العملية لهذا المعيار.

وفي الفصل الثاني يدرس المؤلف المعيار الاجرائي إذ أضيف إلى المعيار العضوي عنصر تبعي أو تكميلي يشتمل على وجوب صدور العمل تبعا للاجراءات و الاشكال و المظاهر الخارجية التي يتطلبها القانون .

و يريد المؤلف بالمعيار الاجرائي مايتبع عادة امام الهيئة المكلفة بأداء الوظيفة القضائية من اشكال و أوضاع و مظاهر خارجية من شأنها ان تكفل ترتيب قوة الحقيقة القانونية .

وفي الفصل الثالث يعرض المؤلف اتجاه المدرسة المعيارية في القانون إذ يتم تحديد مدلول العمل القضائي تبعا لاتجاه هذه المدرسة على اساس اختلاف الوضع الذي يشغله من يمارس الوظيفة الادارية عن الوضع الذي تشغله الهيئات القضائية ، ففي الوقت الذي تمارس فيه الوظيفة القضائية على أساس الاستقلال العضوي نجد أن الوظيفة الادارية تمارس على أساس التبعية الرئاسية . فالقضاة – تبعا لمنطق هذه النظرية – لايخضعون

في تأدية وظيفتهم لأية سلطة رئاسية بل يباشرون وظيفتهم باستقلالية تامة بخلاف الموظف الاداري الذي يتلقى التعليمات الرئاسية من الهيئات الاعلى .

أما الباب الثاني فقد خصصه المؤلف للمعيار المادي و يتضمن هذا الباب أربعة فصول ، يتناول المؤلف في:

الفصل الاول منه معيار البناء الداخلي للعمل ، إذ يقوم هذا المعيار على فكرة إضفاء الصفة القضائية على العمل إذا ما تحقق فيه مجموعة من العناصر بصرف النظر عن الهيئة أو السلطة التي اتخذت هذا العمل .

و هذه العناصر هي :

أ – مسألة قانونية مطروحة على السلطة العامة

ب – حل يعطي لهذه المسألة

حـ – قرار يعتبر النتيجة الضرورية منطقيا للجواب المعطى لها .

و من المعلوم أن لامحل للادعاء إلا إذا تعلق بظاهرة مخالفة القانون ، فالادعاء في العمل الاداري يهدف مباشرة و فورا إلى اتخاذ عمل معين من موظف عام ، وأنه من اجل اتخاذ هذا العمل يتعين عليه القيام بعمل ،، تقرير ،، إلا أن هذا التقرير يلعب هنادورا ثانويا او تبعيا .

و على العكس من ذلك تماما يلاحظ أن ، التقرير ، في العمل القضائي يكون اصليا وأساسيا أما القرار فيلعب دورا تبعيا وثانويا ، وهذا الاختلاف في الاهمية بين عنصري العمل القضائي يتأتى من الخاصية المميزة للإدعاء باعتباره من العناصر التي تدخل في تكوين العمل القضائي بما يملكه من إثارة مسألة ما إذا كان العمل أو المركز المدعى بمخالفته للقانون يقوم على أساس صحيح أو عدم قيامه على هذا الاساس .

و مع كل ماتسم به هذا المعيار من مزايا ، و ما تركه من آثار في الفقه و القضاء فإنه لم يسلم من انتقادات و تحفظات كثيرة.

وينتقل المؤلف في الفصل الثاني لتناول معيار حسم النزاع و يعرفه بأنه الفصل في الخصومات بحسم الموضوع و ذلك بتقرير حقوق الافراد فالنزاع هو السبب الاصلي لتدخل القاضي و لقيام الدولة بوظيفتها القضائية.

و قد انتقد المعيار لأنه لايصدق على جميع الاحكام القضائية كما أنه من ناحية أخرى لايتسع لكل انواع القضاء، وقيل أيضا إن هنالك كثيرا من القرارات التي تتعلق بالحقوق الشخصية و مع ذلك فهي بمنأى عن مجال الاختصاص القضائي ولوحظ أيضا أن النزاع

ايا كان موضوعه يكون دائما سابقا على التدخل القضائي مما يحتم استبعاده من دائرة العناصر التي تكون المعيار المادي للعمل القضائي أضف إلى ذلك فإن القانون لايشترط النزاع دائما لأداء الوظيفة القضائية.

وأثير تحفظ آخر في وجه هذا المعيار يتلخص في اعتماده على مبادئ مستمدة من المعيار الشكلي و من أمثلة ذلك إجراءات المواجهة بين الخصوم.

و مع تأييد المؤلف لعنصر النزاع إلا أنه يرجح الرأي الذي يعطي له معنى و مدلولا واسعا بحيث لايقصره على معنى المقاومة الفعلية و الشكلية أمام القضاءفي صورة تمسك كل خصم بادعاءاته بل يكفي ان تحدث معارضة لصاحب الحق بصورة إيجابية أوسلبية ولايلزم أن تصل هذه المنازعة إلى حد المنازعة الفعلية .

<u>وبعد ذلك ينتقل المؤلف إلى عرض معيار الحجية</u> و يعرفها (اي الحجية) بأنها التقرير الذي يضفي عليه المشرع قوة الحقيقة القانونية .

إن جوهر العمل القضائي عند اصحاب هذا المعيار يكمن في التقرير المنصب على مركز قانوني عام أو فردي أو على وقائع بشرط أن يتمتع التقرير بقوة الحقيقة القانونية، والمشرع هو الذي يلحق هذه القوة المميزة بتقرير دون آخر وهو يملك في هذا الخصوص سلطة تقديرية فهو حر إذا في أن يمنح هذه القوة لتقرير محدد أو يمنعها عن تقرير آخر، إلا أن تفسير إرادة المشرع قد يصاحبه بعض الصعوبات المتمثلة في عدم وضوح هذه الارادة أحيانا وتستشف هذه الارادة بالرجوع إلى مجموعة من القرائن التي تدل على صفة العمل.

وقد أخذ على هذا المعيار قيامه على خطأفي الاسلوب أو المنهج إذ يجعل الاثر المترتب على العمل القضائي هو الاساس في تحديد طبيعته كما أن تعليق الصفة القضائية للتقرير على إرادة المشرع يعني الاستعانة بعنصر يخرج من تركيب العمل ذاته ومن هنا فإن المعيار سيتعرض إلى كل الانتقادات الموجهة إلى المعيار الشكلي

وهناك من تساءل عن مدى سلامة مايذهب إليه انصار المعيار المذكور بترك الامر كله للمشرع الذي يملك سلطة تقديرية في إضفاء هذه القوة على تقرير دون آخر .

و الواقع أن سياسة المشرع بشأن الحاق هذه القوة بتقرير دون آخر قديتضمن بعض التحكم كأن تحجب هذه القوة عن تقريرات بعض الهيئات التي لها كل مقومات العمل القضائي .

وإذا كان الاصل ان يتم التعبير ن إرادة المشرع بصفة صريحة إلا أن هذه الارادة كثيرا

ماتكون غير واضحة ، كما أن استخلاص نية المشرع في حالة سكوته بالاستعانة بقرائن أو علامات لاتحل المشكلة ايضا لأن هذه العلامات بدورها ليست حاسمة في كل الاحوال . ويلاحظ أيضا أن اعتماد انصار هذا المعيار على ارادة المشرع لتفسيرها يعتبر عودة بالمنهج التفسيري الى مدرسة الشرح على المتون .

و مع عدم انكار الاهمية العملية لعنصر قوة "الحقيقة" القانونية و ما يملكه من قدرة في تحليل مدلول العمل القضائي ، إلا أن هذه القوة – كما يرى المؤلف – نسبية ونجدها بطريقة أو بأخرى في العملين الاداري و التشريعي على حد سواء .

ويرى المؤلف أنه إذا كان إلحاق الحجية بالحكم القضائي له مايبرره من الناحيتين العملية و النظرية ، فمن الملاحظ في هذا الشأن أن القرارات الادارية هي الاخري تتمتع بقوة تضاهي من الناحية العملية قوة الحجية القانونية للاحكام القضائية ، إذ من المفهوم انه إذا كانت الحجية من ضرورات أداء الوظيفة القضائية بصورة صحيحة ، فإن قرينة الصحة التي تقرن بالقرارت الادارية هي الاخرى من ضرورات ممارسة الوظيفة الادارية على نحو يحقق فعالية الادارة ، وينتهي المؤلف بعد هذا التحليل إلى أن معيار الحجية غير كاف لتمييز العمل القضائي عن باقي الاعمال القانونية في الدولة .

ويعالج المؤلف في الفصل الرابع معيار الغاية .

إذ لاحظ الكثيرون من شراح القانون وهم يجرون مقارنة بين الوظيفة الادارية و الوظيفة القضائية ان الوظيفة الادارية تدار من اجل اشباع مصالح الدولة وحاجاتها في حين أن الوظيفة القضائية هي وظيفة لها صفة وغرض محددان يتطلبان منها عملاذهنيا يتجه أساسا نحو حماية النظام القانوني لاغير ، فمن جهة يذهب انصار النظرية التقليدية إلى أن غاية الوظيفة القانونية للهيئة القضائية تكمن في تقرير الحقوق و حمايتها من الاعتداء عليها او المنازعة فيها ، في حين يذهب اتجاه آخر الى أن غاية النشاط القضائي تكمن في حماية النظام القانوني للدولة .

ويعرض المؤلف في هذا لاطار النقد الذي تعرضت له هذه النظرية على أساس أن تباين أهداف القضاء و الادارة مبالغ فيه وذو طابع تحكمي، فالقضاة يصدرون احكامهم بقصد المحافظة على الامن العام وهم في ذلك كرجال الشرطة . وإذاكان ثمة فارق بين طبيعة العملين ، فلايتجاوز القول بأن عمل القضاء أكثر التصاقا بقاعدة قانونية قائمة ، إذ أن السمة الغالبةلاحكامه هي تطبيق احكام القانون ، اماعمل باقي موظفي الادارة فيقوم على الاختيار بين عدة حلول أو بدائل قانونية ، كما أنتقد معيار الغاية ايضا على أساس أن

جميع وظائف الدولة تستهدف غايات مشتركة تكمن في اشباع حاجات المجتمع و تأكيد مصالحه .

و يضيف المؤلف إلى ذلك بأن التجربة قد أكدت أن مصالح الجماعة وأوامر النظام العام لم تكن مستبعدة من نشاط المحاكم، بل أن الخطأ والخطر يكمنان في الادعاء بالتفرقة على هذا الاساس بين عمل القاضي ورجل الادارة.

ويخصص المؤلف الباب الثالث و الاخير من كتابه لما اسماه بالمعيار المختلط

وهو ذلك المعيار الذي يجمع بين عناصر المعيارين الشكلي و الموضوعي معا لعدم كفاية أي من المعيارين الشكلي أو الموضوعي وحده في تمييز العمل القضائي.

و بعد مناقشة وتقدير المؤلف لمختلف وجهات النظر في هذا الشأن يقدم المعيار الآتي للعمل القضائي بالقول انه . "كل فصل على أساس قاعدة قانونية لنزاع او ادعاء بمخالفة القانون، على أن يتم هذا الفصل بقرار صادر من سلطة عامة محايدة ومستقلة وفي نطاق اشكال واجراءات متميزة".

فالكتاب – في حدود اطلاعنا– يسد نقصا واضحا في المكتبة القانونية العربية في ميدانه، كما "يعد مساهمة" قيمة في مجال دراسات القانون العام ذات الطابع التحليلي باللغة العربية، واستطاع المؤلف بروحه العلمية ان يتعرض بالبحث لمشكلة شائكة من مشكلات القانون العام بل القانون بصفة عامة ، والمهم أن المؤلف قد اقترح لنا معيارا للعمل القضائي، وأيا كان المعيار المقترح هذا فإنه يفتح الباب امام الباحثين كي يدلو بدلوهم ويغنوا الفكر القانوني بالمناقشات الجادة في هذا الخصوص .

مصطفي بن عبد الله
مدرس القانون العام في كلية العلوم القانونية و الاقتصادية
بجامعة نواكشوط.